تاريخ الإرسال (2021-01-26)، تاريخ قبول النشر (2021-03-31)

د. جيهان بنت صالح لرضي

اسم الباحث:

استاذ مساعد بكلية الخدمة الاجتماعية -
جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن

اسم الجامعة والبلد:

**المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين
مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل
وفق رؤية المملكة 2030 لخريجي كلية
الخدمة الاجتماعية وسبل تعزيزها**

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

Jehanlardhi2010@gmail.com

<https://doi.org/10.33976/IUGJEPS.29.5/2021/2>

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على مدى التوافق بين مخرجات العملية التعليمية في كليات الخدمة الاجتماعية واحتياجات سوق العمل وفق رؤية المملكة 2030 وسبل تعزيزها. واتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق الاستبانة على كل من: طالبات كلية الخدمة الاجتماعية في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وموظفين من وكالة التمكين لتنمية فرص العمل في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وأشارت النتائج إلى: أن الدرجة الكلية لاستجابات عينة الطالبات على محور "مدى التوافق بين مخرجات التعليم بجامعة الأميرة نورة وسوق العمل" بلغت (2.4 من 3)، مما يدل على درجة كبيرة من التوافق بين مخرجات التعليم بجامعة الأميرة نورة وسوق العمل، والدرجة الكلية لاستجاباتهن على محور "المهارات التي توفرها جامعة الأميرة نورة لطالباتها لتلائم سوق العمل" بلغت (2.55 من 3)، مما يدل على درجة كبيرة من الموافقة على فقرات تلك المهارات، والدرجة الكلية لاستجابات عينة الموظفين على هذا المحور بلغت (2.38 من 3)، مما يدل على درجة كبيرة من الموافقة على فقرات تلك المهارات، والدرجة الكلية لاستجابات الطالبات على محور "آليات تعزيز المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل" بلغت (2.65 من 3)، مما يدل على درجة كبيرة من موافقتهم نحو تلك الآليات، وتوصل البحث إلى عدد من التوصيات أبرزها العمل من أجل إعداد مناهج تدريسية متطورة تركز على جانب المهارات التي يحتاجها الخريجون في سوق العمل.

كلمات مفتاحية: المهارات، التوافق، مخرجات التعليم، سوق العمل، رؤية المملكة 2030.

Skills Required to Achieve Compatibility between Education Outcomes and the Needs of the Labor Market among Social Work Graduates according to Saudi Vision 2030

Abstract:

The paper aims to identify the compatibility between the educational outputs at social work colleges and labor market needs following the Saudi Vision 2030. It adopted the descriptive-analytical approach. It applied a questionnaire to students at the College of Social Work, Princess Nourah Bint Abdulrahman University and employees at the Empowerment Agency for Employment Development, Ministry of Human Resources and Social Development. The results indicated that the total score of the student responses to the "compatibility between educational outputs at Princess Nourah Bint Abdulrahman University and the labor market" domain was (2.4 out of 3), indicating high agreement. The total score of the responses of the students and the employees to the "skills provided by Princess Nourah Bint Abdulrahman University to students to match the labor market" domain was (2.55 and (2.38) out of (3), respectively, which indicates high agreement on the domain. Moreover, the total score of the responses of the students and the employees to the "mechanisms of promoting the skills to achieve compatibility between educational outputs and the labor market" domain was (2.65) and (2.76) out of 3, respectively, which indicates high agreement on these mechanisms. The study recommends developing curricula that focus on labor market skills.

Keywords: Skills, compatibility, education outcomes, labor-market, Vision 2030.

مقدمة:

يعتبر التعليم أحد أهم الركائز التي تهتم بها الدول المتقدمة، وذلك إيماناً منها بأهمية التعليم في تقدم المجتمعات وازدهارها، وأن التعليم هو الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية والرفاه للمجتمعات البشرية، ويركز الاستثمار في التعليم على إخراج الأجيال المستقبلية ممتلكة لأهم أنواع المعرفة ومصادر المعلومات والمهارات الأساسية التي يحتاجون إليها في تخصصاتهم المختلفة للوصول إلى أفضل الممارسات التي تمكنهم من النجاح وإحراز التقدم في حياتهم العملية في سوق العمل.

وتعتبر مؤسسات التعليم العالي صاحبة الدور الكبير في المنظومة التعليمية في الدول على مستوى العالم وذلك لما لهذه المؤسسات من دور رئيسي في تطوير الأجيال وتأهيلها بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل والتي تتصف بتسارعة ودائمة التغيير، ولا يقف دور مؤسسات التعليم العالي عند هذا الحد بل يتعداه إلى المساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية الشاملة في الدول والمجتمعات البشرية وذلك من خلال إكساب الكوادر البشرية لأهم المهارات الأساسية التي يحتاجها سوق العمل (العطوي، 2018، ص 14).

وللمهارات التي يتم تدريب الطلاب على إتقانها في الحياة الجامعية أهمية كبيرة لتلبية احتياجات سوق العمل، حيث تسهم المهارات التي يتقنها الخريجون من تحسين فرصهم للحصول على عمل بالمقارنة مع أقرانهم ممن لا يملكون المهارات الكافية، ويمكن أن ينطبق ذلك على جميع التخصصات التي يتم تدريسها في مؤسسات التعليم العالي بما في ذلك التخصصات التطبيقية، وتسهم العملية التعليمية غير المثالية والتي لا يحصل من خلالها الطالب على المهارات المناسبة التي يحتاج إليها سوق العمل في العديد من الآثار السلبية الناتجة عن إهدار الطاقات الشابة وخاصة في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (محمد، 2014، ص 191).

ويعتبر التوافق بين مخرجات العملية التعليمية بما تشتمل عليه من معرفة ومهارات يكتسبها الطلاب من خلالها واحتياجات سوق العمل من أهم الأهداف التي يجب أن يتم تصميم العملية التعليمية وخاصة في مؤسسات التعليم العالي من أجل تحقيقها، وذلك لأن هذه المهارات تعتبر الأساس الذي سوف يقوم من خلاله الطالب بممارسة ما تعلمه من علوم متنوعة في الجامعة في حياته العملية، ويرجع ذلك إلى أن الغاية من العملية التعليمية هي تمكين الطلاب من ممارسة ما تعلموه وتطبيقه بشكل عملي (أحمد، 2019، ص 74).

وتشكل كلية الخدمة الاجتماعية وبشكل خاص في المجتمعات التي تتصف بالكثافة السكانية العالية درجة عالية من الأهمية، ولذلك فإن مثل هذه الكليات يجب أن تقدم للدارسين فيها ما يحتاجوه من مهارات ومعرفة تمكنهم من أداء دورهم في المجتمع بمهارة عالية، والتي من شأنها أن تساهم في رفع قدرته على التعامل مع كل المستجدات والظروف الطارئة التي يمر بها المجتمع (المليحي، 2010، ص 23).

وأُسفرت دراسة (كيطان والصفار وحسين، 2019) إلى وجود علاقة ايجابية بين التركيز على التحسين والتطوير المستمر للمخرجات من خلال ادخال التحسينات اللازمة في ضوء البيانات والمعلومات المتجددة والوصول الى اساليب افضل تتناسب مع حاجات سوق العمل بكل كفاءة وفاعلية باستخدام تقنيات جديدة وتحديث المناهج وإلى أن مؤسسات التعليم تقع عليها مسؤولية إكساب خريجها المعرفة في تخصصاتهم بالإضافة إلى المهارات الأساسية التي يحتاج إليها سوق العمل مثل مهارات الاتصال ، العمل كفريق، التفكير الإبداعي ، وغيرها مما يسمى بالمهارات اللينة (soft skills) كما توصلت دراسة (المهيد، 2018) إلى أن هناك العديد من التحديات التي تواجه مهنة الخدمة الاجتماعية من أهمها أن المقررات الدراسية تحتاج إلى تحديث، وأن محور التحديات التي تعترض المهنة في التصدي للمشكلات والقضايا المجتمعية احتلت أعلى نسبة فيها في عبارة اتفاق الآراء على التحديات التي تواجه المهنة في عدم إتاحة الفرصة للأخصائي الاجتماعي للتعامل مع القضية أو المشكلة، بل يقوم بذلك شخص غير متخصص، وأوصت الدراسة بضرورة الإعداد للمهنة نظرياً وعملياً لجميع خريجي الخدمة الاجتماعية حتى يتعاملوا مع التحديات التي تواجههم في الممارسة المهنية.

كما ترى الخليف(2014) في دراستها أنه بالنسبة لنوع مهارات الممارسة المهنية في العمل مع الجماعات فكانت أعلى الاستجابات تقع في الفئة (مهارات مرتبطة بمجال العمل) بنسبة 5.57% تليها الفئة (مهارات عامة) بنسبة 25.36%، ثم تليها الفئة (مهارات مرتبطة بمراحل نمو الجماعات) بنسبة 25.56%، ومن هنا توصي الدراسة بأهمية أن تتظافر الجهود في العملية التعليمية سواء داخل أسوار الجامعة أو في التدريب الميداني في مؤسسات الخدمة الاجتماعية من أجل أن يكتسب طلاب الكلية أفضل الخبرات والمهارات العملية التي تحتاج إليها ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي. ومما يؤكد ذلك دراسة (Murad, 2005) التي هدفت إلى قياس الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي باعتباره جانب العرض واحتياجات سوق العمل باعتباره جانب الطلب، وقد خلصت الدراسة إلى وجود فجوة بين مهارات الطلبة الخريجين والمهارات التي يتطلبها سوق العمل، وأوصت الدراسة بإمعان النظر في خطط التخصصات الجامعية المختلفة حيث أن هذا هو السبيل الوحيد لتنمية مهارات الخريجين وزيادة فاعليتهم في سوق العمل

وفي ضوء ما سبق تستنتج الباحثة أن قضية الإلتحاق بسوق العمل بالمملكة من أهم القضايا التي تشغل بال القائمين على أمر توظيف الشباب الجامعي كما تشغل بال المسؤولين عن التعليم العالي، فهي قضية معقدة لا يوجد لها سبب وحيد يمكن الاعتماد عليه لتفسيرها، كما أنها تواجه العديد من التحديات، ومن هنا يسعى البحث الحالي إلى تحليل الواقع المرتبط بكليات الخدمة الاجتماعية وسوق العمل وقياس لمخرجات التعليم والمهارات اللازمة لسوق العمل، ولعل هذا ما دفع الباحثة إلى ضرورة البحث عن أكثر المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفق رؤية المملكة 2030 لخريجي كلية الخدمة الاجتماعية وكذلك ضرورة تقديم مجموعة من المقترحات لتعزيز تلك المهارات

مشكلة البحث

تحظى مشكلة الخريجين على اهتمام كبير من قبل الحكومة السعودية ويعد العمل على إيجاد حلول لها من أولويات هذه الحكومة، حيث أن أعلى معدلات البطالة انتقلت الآن لتكون بين خريجي الجامعات، وهناك سببان لهذا التحول؛ فخريجو الجامعات هي المجموعة الأسرع نمواً بين الداخلين الجدد في سوق العمل، وهي أيضاً المجموعة الأكثر اعتماداً على التعيين الحكومي والذي لا يتناسب مع هذا النمو السريع بل إنه يقلص في الآونة الأخيرة (Ragui, 2007: 118))

كما يشهد المجتمع السعودي تحديات عالمية متسارعة ومتفاوتة التأثير على عدة أصعدة؛ فقد شهد التعليم بأنواعه تحديات جمة وتطورات عديدة جعلته دائم التغيير والتطور؛ ليتناسب مع المتغيرات الاقتصادية لتغطية متطلبات السوق المحلي السعودي، ومع تفاقم هذه التغيرات وازدياد التحديات من ازدياد بطالة الخريجين السعوديين، وما يواجه التعليم من تحدي حضاري ومواجهة العولمة، والتحديات المتعلقة بالبحث العلمي وبثورة المعلومات؛ أدت إلى تشكل فجوة لا بد من التوقف عندها ودراستها ولقد أشارت مجموعة من الدراسات مثل (Goos et. al, 2014; Michaels et. al, 2014) إلى أهمية المهارات التي يكتسبها الطلاب في مؤسسات التعليم الجامعي، حيث أن المؤسسات على مستوى العالم بدأت منذ نهاية القرن الماضي بالاهتمام بالمهارات بالإضافة إلى الاعتماد على التقنية وذلك في سبيل تحسين إنتاجية هذه المؤسسات، فلقد تم الاهتمام باستقطاب العمالة ذات المهارات العالية بالإضافة إلى الاعتماد على الوسائل التكنولوجية مثل الحاسوب للقيام بالمهام الاعتيادية التي تؤديها العمالة ذات المهارات المتوسطة والعادية.

كما أشارا (Prieto & Travieso, 2018) في دراستهما إلى أن الوظائف وخاصة في المؤسسات المرتفعة والتي تتميز بأجورها المرتفعة دائماً ما تحتاج إلى مهارات متنوعة ومتميزة ولا تقتصر هذه المهارات على الجانب المهني فقط بل تتطلب إلى جانب ذلك مهارات حياتية واجتماعية متنوعة، ويرجع هذا التميز لأصحاب المهارات العالية في المؤسسات على اختلاف أنواعها إلى أنه لا يمكن الاستغناء عنهم أو محاولة استبدالهم بوسائل تقنية لأداء مهامهم. وأشارت دراسة كل من (السرhan، 2013؛ الحربي، 2008)

إلى وجود العديد من التحديات والمشكلات التي تواجه خريجي الجامعات مثل: عدم مواكبتهم لاحتياجات سوق العمل، وضعف الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي

وتعتبر ظاهرة عدم التوافق بين المخرجات التعليمية في مؤسسات التعليم العالي واحتياجات أسواق العمل ظاهرة في غاية الخطورة، وفي حال غياب التخطيط ووجود خطط لتنمية وتحسين مخرجات العملية التعليمية فإن هذه الظاهرة سوف تزداد خطورةً واتساعاً، فعدم التوافق بين المعرفة والمهارات التي يحتاجها الخريجين في سوق العمل تمثل هدراً للموارد البشرية التي تعتبر العامل الأساسي لتحقيق التنمية في المجتمعات، وذلك لأن العملية التعليمية لا تقدم الفائدة المرجوة والمخرجات التي يحتاج إليها خريجو الجامعات والتي تتناسب مع الاحتياجات المتسارعة لسوق العمل (منظمة العمل العربية، 2015).

ولا يمكن أن يخفى على أحد أن هناك فجوة في نظام التعليم بالمملكة بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل، ففي ظل تزايد أعداد الخريجين سنوياً وعدم امتلاكهم للمهارات الكافية التي يحتاجون إليها في سوق العمل تزداد نسب البطالة مع ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية في سوق العمل، ويرجع السبب في ذلك إلى الاستراتيجيات والوسائل التعليمية غير المناسبة التي يتم اتباعها في النظام التعليمي السعودي، وفي ظل التحديات المتزايدة على مختلف المجالات فإن نظام التعليم السعودي بحاجة إلى أن يتم تطويره لتتلاءم مخرجاته مع ما يحتاج إليه الخريجون في حياتهم الشخصية والعملية على حد سواء (العتيبي، 2007، ص78).

وقد أكدت العديد من الدراسات والبحوث (القحطاني، 1998) أن من أهم أسباب عدم توظيف السعوديين في القطاع الخاص هو عدم موافقة مخرجات مؤسسات التعليم لاحتياجات سوق العمل. في الجهة المقابلة نجد مجتمعاً عربياً كالمملكة العربية السعودية يتميز بتوفر ثروة الموارد البشرية الشابة التي -ولخلل ما- أصبحت تمثل عبئاً على الموارد، وأصبح العديد من خريجي التعليم العالي على وجه الخصوص يعانون من البطالة بسبب عدم قيام المؤسسات الرسمية بأدوارها المفترضة في هذا الشأن بشكل جيد (علي، 2009).

الحديث عن مواءمة التعليم العالي السعودي لمتطلبات سوق العمل لم تكن قضية مطروحة للنقاش عندما كان سوق العمل السعودي يستوعب جميع خريجي مؤسسات التعليم العالي ويضمن لهم الوظيفة المناسبة، إلا أن التغيرات والتحويلات التي حدثت في السنوات الأخيرة في المجالات الاقتصادية وسوق العمل السعودي قد جعلت مثل هذه المواءمة قضية جوهرية، ويرجع ذلك إلى ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية الوطنية في المملكة، تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية، تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى. إن تحقيق التوافق بين احتياجات سوق العمل وتسهيل مهمة حصول الخريجين الجامعيين على فرص عمل أمر يتطلب ضرورة التنسيق الدائم بين الجامعات السعودية الحكومية والقطاع الخاص بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، وهذا ما دفع البعض إلى المطالبة بضرورة مراجعة مناهج التعليم الجامعي وتطويرها واستحداث التخصصات الجامعية المطلوبة في سوق العمل، وأن نعيد النظر في العديد من التخصصات التقليدية، مع التفكير جدياً بمصير خريجها وإمكانيات استيعابهم في سوق العمل بعد التخرج، مع ضرورة إنشاء لجان استشارية يشارك فيها ممثلون عن القطاع الخاص عند التخطيط لتحديث هذه التخصصات. تهدف ورقة العمل إلى إيجاد آلية للتكامل بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص، تهدف إلى إيجاد فرص عمل للخريجين على اختلاف تخصصاتهم من خلال تزويدهم بالمهارات والخبرات التي يتطلبها سوق العمل، من خلال إقامة تكامل حقيقي بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص، يتمثل هذا التكامل في إنشاء القرى النموذجية في كل مناطق المملكة، والتي تحتوي على كافة المجالات الاقتصادية والصحية، الاجتماعية، التعليمية، الزراعية، التجارية والصناعية، على أن يراعي الإقليمية وخصائص كل منطقة من المناطق من حيث خصائص السكان واحتياجاتهم والموارد المتاحة والأنشطة التي يقوم بها القطاع الخاص والعمل على دعمها من الناحية العلمية من قبل الجامعات، وبالتالي الاتجاه بالبحث العلمي والدراسة الأكاديمية إلى العمل المؤسسي، معتمدين في ذلك على التحول من سياسة

التخطيط المركزي إلى سياسة المخاطر التي تعتمد على الاحتياجات الفعلية والمستقبلية، على أن يتحمل واضعو الخطط مسؤولية نجاح أو فشل السياسات التعليمية المرتبطة بخطط الإنتاج وصولاً للتنمية المتكاملة. (الملخص المنشور)

ومن خلال رؤية المملكة 2030 يمكننا أن نلاحظ العديد من البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تطوير العملية التعليمية ومخرجاتها بما يتناسب مع احتياجات السوق ويتعدى ذلك إلى تأهيل خريجي مؤسسات التعليم العالي في المملكة ليلعبوا دوراً هاماً في تحقيق التنمية والأهداف الأخرى التي جاءت من أجلها هذه الرؤية، ف رؤية المملكة تهدف بشكل أساسي إلى بناء الكادر البشري بشكل صحيح واكسابه من المهارات والمعرفة ما يؤهله للنهوض بمكانة المملكة ويؤهلها للمنافسة بين دول العالم الكبرى في مختلف الميادين، وللجامعات السعودية دور هام في تحقيق وإنجاح هذه الرؤية من خلال العمل الجاد على إنجاح المشاريع الخاصة بتطوير العملية التعليمية بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل وفي كافة المجالات (الداود، 2017، ص 356-376).

وهناك فجوة كبيرة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات العملية التعليمية، على الرغم من النسب العالية للمتعلمين في المجتمع الخليجي الناتج عن الاستثمار الكبير في هذه الدول على نظام التعليم فيها بما يشمل الجنسين، ومع ذلك فإن ناتج العملية التعليمية ضعيف المستوى، ويرجع ذلك إلى إهمال جانب كبير من المهارات الأساسية التي يحتاجها الطلاب والخريجون في سوق العمل (منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، 2017)

وقد هدفت دراسة (حمزة، 2015) إلى إيجاد آلية للتكامل بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص، تهدف إلى إيجاد فرص عمل للخريجين على اختلاف تخصصاتهم من خلال تزويدهم بالمهارات والخبرات التي يتطلبها سوق العمل، من خلال إقامة تكامل حقيقي بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص، يتمثل هذا التكامل في إنشاء القرى النموذجية في كل مناطق المملكة، والتي تحتوي على كافة المجالات الاقتصادية والصحية، الاجتماعية، التعليمية، الزراعية، التجارية والصناعية، على أن يراعي الإقليمية وخصائص كل منطقة من المناطق من حيث خصائص السكان واحتياجاتهم والموارد المتاحة والأنشطة التي يقوم بها القطاع الخاص والعمل على دعمها من الناحية العلمية من قبل الجامعات، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق الدائم بين الجامعات السعودية الحكومية والقطاع الخاص بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، وهذا ما دفع البعض إلى المطالبة بضرورة مراجعة مناهج التعليم الجامعي وتطويرها واستحداث التخصصات الجامعية المطلوبة في سوق العمل، وأن نعيد النظر في العديد من التخصصات التقليدية، مع التفكير جدياً بمصير خريجها وإمكانيات استيعابهم في سوق العمل بعد التخرج، مع ضرورة إنشاء لجان استشارية يشارك فيها ممثلون عن القطاع الخاص عند التخطيط لتحديث هذه التخصصات

وهدف دراسة (الزهراني، 2011) إلى تحقيق عدد من الأهداف منها: تعرف واقع ضعف مواءمة مخرجات التعليم العالي السعودي من القوى البشرية المؤهلة ومن الإنتاج العلمي ومن خدمات المجتمع. وتحديد أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف مواءمة مخرجات التعليم العالي السعودي. وتحديد أبرز الآثار المترتبة على استمرار ضعف مخرجات التعليم العالي السعودي. وتحديد أبرز الحلول العملية لعلاج ضعف مواءمة مخرجات التعليم العالي السعودي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: إتفاق مجتمع الدراسة بدرجة عالية على ضعف مواءمة مخرجات التعليم العالي السعودي. وكان أبرز مظاهر ذلك الضعف تدني مستوى الخريجين في اللغة الإنجليزية، وزيادة خريجي التخصصات النظرية عن احتياج سوق العمل، بالإضافة لافتقارهم إلى المهارات والقدرات التي يتطلبها هذا السوق. وإن من أبرز أسباب ضعف المواءمة تقليدية طرق التدريس وافتقار المناهج للتدريب على المهارات المطلوبة لسوق العمل، وضعف التخطيط المتوازن للتوسع في التخصصات بناء على احتياج السوق، كذلك فإن أغلب مؤسسات التعليم العالي السعودي لا تتيح لجيرانها الاستفادة من خدماتها، بالإضافة إلى تركيزها على التدريب النظامي على حساب التعليم المستمر. و إن من أبرز الآثار السلبية لاستمرار ضعف مواءمة مخرجات التعليم العالي استمرار اتساع الفجوة العرقية بين مجتمعنا والمجتمعات المتقدمة، بالإضافة إلى ما يعانيه الخريج وأفراد أسرته من تبعات، وحرمان الخريج من تعزيز فرص الاستفادة من تطوير ثمرات ثورة التكنولوجيا والاتصالات، بالإضافة إلى استمرار حالة ضعف تأثير مؤسسات التعليم العالي في الاقتصاد المحلي

والعالمي، واستمرار الاعتماد على الاستشارات الأجنبية. وإن من أبرز الحلول لعلاج ضعف المواءمة إنشاء نظام معلومات عن احتياجات سوق العمل، وبناء التخصصات وفقاً لاحتياج السوق، ووضع السياسات الكفيلة بإنعاش دور الجامعات في مجال البحث العلمي وتوفير متطلباته. كما يتحتم على الجامعات القيام بدورها في التنمية الثقافية والاجتماعية. وأوصى الباحث بعدد من التوصيات منها: أن يقوم مجلس التعليم العالي بوضع سياسات تلزم مؤسسات التعليم العالي بتحقيق المواءمة، كما يجب إنشاء هيئة مستقلة تعنى بتوفير بيانات سوق العمل واحتياجاته. كما أوصى الباحث بضرورة دعم ميزانيات التعليم العالي بالاعتمادات المالية اللازمة للقيام بدورها.

كما أوصت بعض المؤتمرات: مثل المؤتمر الثاني للسنة التحضيرية المنعقد من 9-10/6/1438هـ على ضرورة استثمار طاقات الطلاب وتعزيز إمكاناتهم بالمعارف والمهارات والتدريب العملي بما يضمن تهيئتهم لمواكبة الحاجات الفعلية لسوق العمل الذي تتطلبه المرحلة القادمة في ترجمة الرؤية الوطنية 2030 (المؤتمر الوطني 2 للسنة التحضيرية بجامعة الإمام، 2017، www.al-jazirah.com)

أضف لما سبق أن التعليم الجامعي يسهم بشكل كبير في تطوير الكوادر البشرية للتعامل مع مختلف تحديات الحياة بما في ذلك الجوانب الحياتية، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق أكبر استفادة ممكنة من الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع والتي تعتبر في يومنا هذا المصدر الأهم في تحقيق التنمية والتطوير في المجتمعات بما يؤدي إلى تطوير القدرة على المنافسة على المستوى العالمي في المجالات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية وغيرها من مجالات العمل والمعرفة (العتيبي، 2010).

وبناء على ما سبق تحددت مشكلة البحث في وجود نقص في مستوى المهارات التي يتقنها خريجو كليات الخدمة الاجتماعية في جامعات المملكة بما لا يتناسب مع الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بسوق العمل في المملكة وهي من أهم أسباب عزوف سوق العمل عن توظيف الوظائف وسعودتها ، والتي تحتاج إلى المزيد من الخطوات والتدابير الفعالة لتحقيق معدلات أعلى في المشاركة الاجتماعية والاقتصادية ، الأمر الذي يجعل فهم الوضع القائم ورصد الاحتياجات والمهارات التي يحتاجها خريجات الخدمة الاجتماعية في بحثهن عن عمل في غاية الأهمية والضرورة، لذا يمكن أن تتلخص مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي: ما المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفق رؤية المملكة 2030 لخريجي كلية الخدمة الاجتماعية وما سبل تعزيزها ؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى التوافق بين مخرجات التعليم بكليات الخدمة الاجتماعية وسوق العمل من وجهة نظر طالبات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن؟
2. ما هي المهارات التي توفرها كليات الخدمة الاجتماعية لطلابها لتلائم سوق العمل من وجهة نظر كل من طالبات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن وموظفي وكالة التمكين في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية؟
- 3- ما آليات تعزيز المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم بكليات الخدمة الاجتماعية وسوق العمل من وجهة نظر كل من طالبات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن وموظفي وكالة التمكين في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ؟

أهداف البحث:

هدف البحث الحالي إلى:

1. التعرف على مدى التوافق بين مخرجات التعليم بكليات الخدمة الاجتماعية وسوق العمل من وجهة نظر طالبات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

2. تحديد المهارات التي توفرها كليات الخدمة الاجتماعية لتلائم سوق العمل من وجهة نظر كل من طالبات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن وموظفي وكالة التمكين في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والتتبع الاجتماعي.
3. التوصل إلى آليات تعزيز المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم بكليات الخدمة الاجتماعية وسوق العمل من وجهة نظر كل من طالبات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن وموظفي وكالة التمكين في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

أهمية البحث:

الأهمية النظرية:

- 1- تأتي أهمية هذا البحث من أهمية دراسة سوق العمل السعودي؛ حيث تعد مؤشرات سوق العمل أحد مؤشرات التنمية للدولة، فتتمتع قدرة سوق العمل المحلي في توفير فرص العمل اللاتئة للشباب وتنمية قدراتها الإنتاجية هي أحد الأسس الرئيسية للنهوض بالإقتصاد وللوصول بالمجتمع للرفاء والرفاهية
- 2- تأتي أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع الذي نتناوله وهو المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفق رؤية المملكة 2030 لخريجي كلية الخدمة الاجتماعية سبل تعزيزها؛ حيث يقاس تقدم الأمم بما تقدمه من رعاية واهتمام لأفرادها
- 3- تتوافق أهداف البحث الحالي مع توجيه رؤية المملكة 2030 ، كما أنه يكتسب أهميته من مساهمته في تنفيذ رؤية المملكة 2030 وتحقيق أهدافها، حيث يعتبر ضعف المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل أحد أهم التحديات التي تواجه التعليم ببرنامج التحول الوطني
- 4- يمكن أن يفتح البحث الحالي آفاقاً معرفية جديدة من خلال تنبيه القيادات المسؤولة بالجامعات وامتداد القرار ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بأهم المشكلات والتحديات التي تواجه خريجات كلية الخدمة الاجتماعية عند التحاقهن بسوق العمل، وأهم الآليات للتغلب على تلك التحديات، وهذا ينعكس بدوره على الخريجين وتخريج كوادر قادرة على المواءمة مع سوق العمل واثراء حركة التنمية
- 5- تأتي أهمية البحث من طبيعة الفئة المبحوثة التي تتناول خريجات الجامعات بصفة عامة وخريجات كليات الخدمة الاجتماعية بصفة خاصة، والتي تتناول أيضاً الموظفين الذين التحقوا بسوق العمل
- 6- يتماشى موضوع هذا البحث مع التوجهات العالمية الحديثة والتي تؤكد على أهمية تطوير مخرجات العملية التعليمية وخاصة في مؤسسات التعليم العالي بما يساهم في اكساب الخريجين للمهارات الأساسية التي يحتاجون إليها في سوق العمل.

الأهمية التطبيقية:

- 1- نتائج هذا البحث تخدم القيادة المسؤولة في كليات الخدمة الاجتماعية بالجامعات السعودية عن طريق إعادة تخطيط البرامج بما يتلاءم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل، حيث يمكن الاستفادة من نتائجها في أنشطة التخطيط والتطوير المستقبلية بما يتلاءم مع سوق العمل وذلك من خلال اطلاعهم على رأي الخريجات والموظفين في المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل
- 2- يساهم البحث في توجيه فئة كل من خريجات كلية الخدمة الاجتماعية والموظفين نحو المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل والتي يحتاجونها أثناء الالتحاق بسوق العمل أو بعد الالتحاق
- 3- يمكن للبحث الحالي أن يفتح المجال أمام الباحثين لدراسات أخرى مماثلة مرتبطة بنفس المجال ولكن مع متغيرات أخرى
- 4- يساهم البحث الحالي في إثارة انتباه القائمين على مؤسسات التعليم العالي إلى أهمية تحسين مخرجات العملية التعليمية من خلال تصميم المناهج التدريسية على أساس المهارات التي يحتاجها الخريجون في سوق العمل.

حدود البحث:

-المجال البشري:

1. طالبات كلية الخدمة الاجتماعية (مستوى ثامن) من جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن وعددهن (253) طالبة.
2. موظفي وكالة التمكين لتنمية فرص العمل في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وعددهم (16) موظف.

-المجال المكاني:

- كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن، أنشأت كلية الخدمة الاجتماعية في مدينة الرياض عام 1439هـ حيث تهدف الى تقديم برامج تعليمية لطالبات الخدمة الاجتماعية متميز علمياً وبحثياً ومجتمعياً للمنافسة في سوق العمل.
- وكالة التمكين لتنمية فرص العمل بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، هي وزارة تشكلت بعد ضم وزارة الخدمة المدنية إليها، وكانت سابقاً تسمى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بعد دمج وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية، وهي الوزارة المسؤولة عن الإشراف على شؤون العمل والعمال وتنظيمها في الوزارات والمصالح الحكومية العامة، والأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة بالمملكة العربية السعودية.

- المجال الزمني: جرى تطبيق الدراسة في العام الجامعي (1440-1441).

مفاهيم البحث:

مهارة Skill

هي الخبرة أو الموهبة اللازمة للقيام بعمل ما أو مهمة ما، فالمهارة هي مجموعة من المعارف والقدرات الشخصية التي من المهم توافرها عند شخص معين حتى يستطيع انجاز عمل ما (المحتوى العربي، 2020).
وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها: القدرات الشخصية التي يمتلكها خريجو كليات الخدمة الاجتماعية لتمكينهم بممارسة المعرفة التي يمتلكونها بكفاءة عالية بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

التوافق Compatibility

مفهوم التوافق استعير من البيولوجيا، وترجع أصوله وجذوره في علم الأحياء (Biology)، إلى التراكيب والعمليات البيولوجية التي تسهل بقاء الأنواع، بمعنى أن الخصائص البيولوجية للكائنات العضوية يمكن أن يستمر وجودها في الطبيعة، حيث يحدث تعديل لدى الكائن العضوي في البناء أو الوظيفة ليتلاءم مع قدرته على البقاء في بيئة جديدة أو مختلفة (Cunningham, 1992).
وتعرفه الباحثة إجرائياً بأنه: مدى الملاءمة بين مخرجات العملية التعليمية في كليات الخدمة الاجتماعية واحتياجات سوق العمل ومقدرة الخريجين على العمل في مؤسسات الخدمة الاجتماعية من خلال ما يمتلكونه من معرفة ومهارات.

مخرجات التعليم Education outcomes

هي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد الخريجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية (مخرجات العملية التعليمية تتمثل في عدد الخريجين من ناحية، وكفاءتهم من الناحية نوعية) (نمور، 2012: 19).

وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها: مجالات المهارات المختلفة التي تصف ما ينبغي عليهن أن يكن قادرات على أدائه والتي تكتسبها خريجات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في الرياض في نهاية دراستهن لبرنامج تعليمي محدد، والتي تؤهلهم للحصول على الوظائف في سوق العمل.

سوق العمل labor market

هو المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، أي المجال الذي يتم فيه بيع الخدمات وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل (الصبان، 2013: 1).

وتعرفه الباحثة إجرائياً بأنه: المؤسسات الحكومية والخاصة القائمة على تقديم الخدمة الاجتماعية والتي يعمل فيها خريجو الخدمة الاجتماعية.

رؤية المملكة Kingdom Vision 2030

هي خطة طموحة ومتكاملة للمملكة العربية السعودية تتلخص بأن تكون السعودية العمق العربي والإسلامي، قوة استثمارية رائدة، ومحور ربط القارات الثلاث <https://www.vision2030.gov.sa/ar/vision/themes>.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري:

تعد مؤسسات التعليم العالي من المؤسسات ذات المخرجات المتنوعة والمتعددة إلى حد كبير باعتبارها الوسيلة الأساسية لتقديم وازدهار أي مجتمع في العالم، كما يلاحظ أن مخرجات العملية التعليمية تتسع أطرها وفقاً لمتطلبات البيئة الخارجية سريعة التغير مما جعلها أكثر تنوعاً وشمولية، ولابد من الإشارة إلى أن تنوع مخرجات العملية التعليمية يمكن أن يتوقف إلى حد كبير على مدى طبيعة وتنوع أهداف المؤسسات التعليمية مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف ومتطلبات البيئة المحيطة بعيداً عن فاعلية تلك المؤسسات وكفاءتها، مما يجعل المؤسسات التعليمية تتبنى بعضاً من أنواع المخرجات دون غيرها (الظالمي وآخرون، 2011).

ولقد اهتمت رؤية المملكة 2030 برفع جودة مخرجات التعليم العالي، وزيادة فاعلية البحث العلمي وتشجيع الإبداع والابتكار وسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة (وزارة التعليم، 2017)، وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية (العبد، 2017: 111).

بمراجعة خطط التنمية الخمسية نجدها قد خصصت حيزاً مهماً لقضية مواءمة مخرجات التعليم العام والعالي بمتطلبات سوق العمل بالمملكة، فقد أشارت وثيقة خطة التنمية السابعة 1425-1420 ضمن أهداف التعليم العالي للسنوات الخمس من عمر هذه الخطة إلى ضرورة توسيع قاعدة التعليم العالي بما يتفق مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه سياسة القبول وتطوير المناهج والبرامج التعليمية بما يتفق مع احتياجات سوق العمل، كما أشارت الخطة إلى ربط الاحتياجات مع المخرجات ضمن السياسات العامة التي ستنفذ خلال الخطة حيث أشارت إلى تطوير المناهج والبرامج وربطها باحتياجات سوق العمل، والتقييم الدوري لها، والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2004).

كما ترجع أهمية مخرجات التعلم في البرنامج الأكاديمي، إلى أنها:

1. تمثل ترجمة حقيقية لغايات البرنامج ومعايير.
2. تمثل أساس لاشتقاق معايير مقررات المساقات التي سوف يشملها البرنامج.
3. تعتبر مرجعية يمكن الاستناد إليها عند تقييم البرنامج ومقررات المساقات التي يشملها.
4. تعتبر أساساً لضمان جودة البرنامج والتحسين المستمر لمكوناته.
5. تمثل مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى تلبية البرنامج الأكاديمي (Vlăsceanu, al, 2004).

وإن عملية تحسين جودة مخرجات التعليم العالي، تشير إلى النمو المدروس على أسس علمية، وتشمل تنمية شاملة ومتكاملة في كل من الميدان العلمي الأكاديمي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويمكن القول أنها عملية تغيير شاملة مخطط لها يقوم بها التعليم العالي، للارتقاء بمخرجاته التعليمية وبما يتفق مع احتياجات سوق العمل، فهي عملية انبثاق وتفجير للإمكانات الكامنة في الطلبة، وذلك من أجل إيجاد وضع أفضل لهم وللمجتمع بما يكفل العيش الكريم، لذا فإن عملية تحسين نوعية مخرجات التعليم

العالي تعتمد اعتماداً قوياً على التخطيط العلمي الممنهج، لكي تصل البرامج المعدة لهم إلى أهدافها، ولتخريج طلبة قادرين على مواجهة تحديات الحياة، والتغيرات التي تحدث حولهم بشكل إيجابي وفعال، ومساعدتهم في التفكير بشكل إيجابي وخلق، وتغيير نظرتهم من نظرة سطحية إلى نظرة أكثر عمقاً وبشكل مختلف للحياة من حولهم، وبالتالي تلبية احتياجات سوق العمل من الخريجين الأكفاء. (Vlăsceanu, al, 2004)

آليات الموافقة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل:

الوصول إلى تحقيق الموافقة بين مخرجات عملية التعليم واحتياجات سوق العمل ليس بالأمر المستحيل الذي يصعب تحقيقه، فهناك مجموعة من الآليات التي من خلالها يمكن تحقيق المواءمة بين مخرجات عملية التعليم واحتياجات سوق العمل في مختلف المجالات والتخصصات (العلوني، 2014):

1. تكوين قاعدة بيانات واضحة وشاملة لسوق العمل بشكل يشمل جميع مؤسسات القطاعين العام والخاص.
2. اعتماد مؤسسات التعليم العالي التخطيط للعملية التعليمية بناءً على احتياجات سوق العمل.
3. العمل على تطوير المناهج التعليمية بما يتناسب مع المهارات التي يحتاجها سوق العمل.
4. تفعيل دور المرشد الأكاديمي للطلاب في مختلف أقسام وكليات الجامعات.
5. اعتبار مؤشرات سوق العمل المعيار الأساس في تقييم مؤسسات التعليم العالي.
6. تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.
7. الاهتمام بالتدريب الميداني لطلبة التعليم العالي في سوق العمل.
8. متابعة واقع الخريجين في سوق العمل والتعرف على أهم التحديات التي تواجههم.
9. إنشاء روابط بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات التشغيلية المرموقة.

المهارات الأساسية التي يحتاج إليها الخريجون في سوق العمل

للتعرف عن المهارات الأساسية التي يحتاج إليها الخريجون في سوق العمل ، أجريت الباحثة عدة مقابلات مع المسؤولين في بعض المؤسسات الحكومية والخاصة تركزت حول المهارات المحددة لتوظيف خريجي التعليم العالي بالمملكة وبخاصة خريجات كليات الخدمة الاجتماعية. وجاءت نتائج تحليل استجاباتهم كما يلي: يمكن تقسيم المهارات المحددة لتوظيف خريجات التعليم العالي إلى مهارات أكاديمية ومهارات مهنية ، أما المهارات الأكاديمية فتتخصص في إجادة اللغة الإنجليزية، مستوى التحصيل الجيد والتمكن من استخدام الحاسب الآلي، وبالنسبة للمهارات المهنية فقد تلخصت في: الانضباط والالتزام، البرنامج التطبيقي، تميز الخريجات عن نظرائهن في الجامعات الأخرى، قدرة الخريجة على أداء العمل بأقل قدر من التوجيه، الطموح في التطور والارتقاء الوظيفي، الأخلاق الجيدة، قدرة الخريجة على اتخاذ القرارات الصائبة، استفادة الخريجة من الأنشطة اللامنهجية (اللاصفية) بالجامعة، مقدرة الخريجة على تلبية احتياجات العمل، قدرة الخريجة على التواصل والتفاعل مع الزملاء

ولقد قدمت دراسة (دمنهوري، 2013، (الباحسين، 2006، 10-11) مجموعة من المهارات التي يجب أن تكسبها الجامعة لخريجها لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل السعودي، وهي تتمثل فيما يلي:

- 1- الإخلاص والمحبة في العمل
- 2- التفاعل الإيجابي مع المجتمع (خدمة المجتمع)
- 3- الانضباط والتقيد بمواعيد ونظم العمل (الشعور بالمسؤولية)
- 4- التعاون مع الزملاء وإطاعة الرؤساء
- 5- القدرة على التفكير المنطقي
- 6- القدرة على التعلم والتطوير وفقاً للتغيرات التي تواجه المنظمة

- 7- القدرة على العمل في مجموعة (فريق عمل)
- 8- التمكن من اللغة الإنجليزية
- 9- الرغبة في التعلم والتطوير
- 10- القدرة على التعامل مع المشاكل ووضع الحلول المناسبة لها
- 11- القدرة على التفاوض والإقناع
- 12- القدرة على اتخاذ القرار
- 13- القدرة على التحليل والاستنتاج
- 14- القدرة على استخدام التقنية الحديثة ونظم المعلومات بكفاءة
- 15- القدرة على التكيف مع بيئة العمل
- 16- القدرة على الابتكار والإبداع
- 17- المهارات القيادية
- 18- أخلاقيات العمل
- 19- القدرة على كتابة التقارير
- 20- توفر الخبرة العملية

ثانياً: الدراسات السابقة:

سوف تعرض الباحثة فيما يلي أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع بحثها الحالي التي تمكنت من الاطلاع عليها، وقد اتبعت الباحثة منهجاً محدداً، وأسلوباً موحداً عند عرض هذه الدراسات يحدد من خلاله: عنوان الدراسة، هدف الدراسة، ومنهجيتها، وأدواتها وعينيتها، وأبرز النتائج المرتبطة بالدراسة الحالية، وأهم التوصيات التي خرجت بها، ثم التعقيب على هذه الدراسات بشكل عام؛ بهدف الاستفادة منها، وإظهار أوجه الاتفاق، والاختلاف، وقد قامت الباحثة بتصنيف هذه الدراسات من الأحدث إلى الأقدم

- دراسة الرويس (2019) بعنوان "تعزيز دور المناهج الدراسية في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ضوء رؤية المملكة 2030"، والتي هدفت إلى تحديد الأسباب وراء مشكلة الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، ومن ثم تقديم الحلول و المقترحات حول تعزيز دور المناهج الدراسية لسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. ووظف البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على بطاقة التحليل لتحديد الأسباب وراء مشكلة الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وتوصلت نتائج الدراسة في: الفجوة بين النظرية والتطبيق في الميدان التعليمي، والتركيز على المعارف والجوانب النظرية مما نتج عنه ضعف المهارات لدى الخريجين وضعف التواصل بين مراكز الأبحاث بالجامعات ومجالات سوق العمل وعدم كفاءة برامج التدريب وتطوير المهارات في المؤسسات التعليمية والمهنية - وفي ضوء رؤية المملكة 2030، ومن خلال الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة، تم الخروج بمجموعة من التوصيات من أبرزها: إعادة هيكلة الجامعات السعودية ببرامجها ومقرراتها الدراسية لتكون مواكب لخطة التحول الوطني، ورؤية السعودية 2030

- دراسة عارف وحجازي وعبد الحميد (2018) بعنوان "جودة مخرجات التعلم في الجامعات السعودية ودورها في تلبية متطلبات سوق العمل وفق رؤية 2030"، وهدفت إلى المواءمة بين جودة مخرجات التعلم في الجامعات السعودية ومتطلبات سوق العمل السعودي وفق الرؤية من خلال تحديد أهم متطلبات سوق العمل السعودي والمتطلبات والوسائل اللازمة لتطوير جودة مخرجات التعلم في الجامعات السعودية وفق رؤية المملكة 2030، إضافة إلى التعرف على وجهة نظر الجامعة (الممارسين) والمجتمع (المستفيد الخارجي) ومدى رضائهم عن جودة مخرجات التعليم في الجامعات السعودية علاوة على تقديم تصور مقترح لكيفية المواءمة بين مخرجات التعلم في الجامعات السعودية ومتطلبات سوق العمل وفق رؤية المملكة 2030، وقد

استخدم المنهج الوصفي (المسحي، التحليلي)، وتم اختيار عينة ملائمة من الجامعات الحكومية الحاصلة على الإعتماد المؤسسي حتى 2018/1/1م، ومن أهم النتائج: متوسط الرضا العام عن جودة مخرجات التعلم وفق آراء ع قيادات وأعضاء هيئة تدريس والخريجين وأرباب العمل، جاء بدرجة جيد جداً وبمتوسط حسابي 3.59، ومن أهم التوصيات: ضرورة أخذ الجامعات بأهم متطلبات سوق العمل السعودي وفق رؤية المملكة 2030 والتي توصل إليها البحث وتطوير خططها وبرامجها في ضوء هذه المتطلبات مع ضرورة أخذ مختلف الجهات بما رود بالتصور المقترح.

- دراسة سالم والفريخ (2018) بعنوان "متطلبات ملائمة مخرجات جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن واحتياجات سوق العمل"، وهدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات ملائمة مخرجات جامعة الأميرة نورة لإحتياجات سوق العمل، ومعرفة أهم معايير الكفاءة المطلوب توفرها في مخرجات جامعة الأميرة نورة لتأهيلهم في سوق العمل السعودي في ظل التطور السريع، زاعتمدت الدراسة على المنهج الاجتماعي باستخدام أداة الاستبيان، طبقت على عينة عشوائية من طالبات جامعة الأميرة نورة مستوى ثامن وعينة من أصحاب الأعمال، وأظهرت نتائج الدراسة تدني مهارات الاتصال الفعال والعمل بروح الفريق اللازمة لأداء مهام العمل، والمهارات الأساسية لخريجات جامعة الأميرة نورة، بالإضافة إلى تدني المهارات الفنية اللازمة للخريجة لأداء العمل، الافتقار إلى التكامل بين الاعداد النظري والتدريب الميداني الذي يسمح بتطبيق المعارف على أرض الواقع، وقدرة منافسة خريجة جامعة الأميرة نورة مع خريجات الجامعات الأخرى تُعد متوسطة وتتطلب هذه النتيجة لفت الانتباه إلى الاهتمام بإعداد الخريجات إعداداً جيداً يقابل متطلبات سوق العمل. كما أوصت الدراسة بتطوير استراتيجيات التعليم العالي بما يكفل منح الخريجة الكفاءات التي تحتاجها لسوق العمل، بالإضافة إلى ضرورة إجراء دراسات مشابهة لمتطلبات سوق العمل باستمرار لمواكبة المستجدات المستمرة.

- دراسة عيروط وحمام (2018) بعنوان "مدى ملائمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الأردنية الرسمية لمواكبة حاجات القطاع العام"، وهدفت إلى التعرف على مدى ملائمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الأردنية الرسمية لمواكبة حاجات القطاع العام، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، فقد تم بناء مقياس لقياس مدى ملائمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الأردنية لمواكبة حاجات القطاع العام من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، وتكونت عينة الدراسة من (594) طالباً وطالبة، توصلت نتائج الدراسة إلى أن مدى ملائمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الأردنية الرسمية لمواكبة حاجات القطاع العام جاءت بمستوى متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لفقرات المقياس 51.2، كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير التخصصات المطروحة في الجامعات لتصبح تطبيقية عملية بدرجة عالية من الفعالية لتوفر كوادراً بمهارات عملية جاهزة لتلبية حاجات القطاع العام و العمل المرن السريع على طرح التخصصات التي يحتاجها سوق العمل بشكل فعال، وأن تبني إدارة الجامعات تفاهات واتفاقيات مع القطاع العام والخاص والشركات لتوفير كوادراًهم من الخريجين. كما أوصت بالقيام بدراسات ميدانية لمعرفة التخصصات الجديدة والمهارات المطلوبة في سوق العمل للقطاع العام وتعزيز التخصصات التي تطرحها الجامعات بساعات جديدة للتدريب وتطوير المهارات والكفايات اللازمة للخريجين .

- دراسة يونس (2002) بعنوان "مدى ملائمة خريجي الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل"، وتهدف إلى التعرف على أهم العوامل التي قد تحول دون تحقيق التوافق بين خريجي الجامعات السعودية وسوق العمل، وطبقت على عينة من مسؤولي التوظيف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة الاستبيان، وقد توصلت نتائج الدراسة أن أهم أسباب عدم ملائمة خريجي الجامعات السعودية مع احتياجات سوق العمل تتركز حول عدم توزيع طلاب الجامعات السعودية حسب التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وكذلك عدم إجادة الخريجين اللغة الإنجليزية، وعدم إلمامهم بمهارات التعامل مع الحاسب الآلي، بالإضافة إلى عدم التوافق بين ما يتعلمه الطلاب في الجامعات وبين سوق العمل الفعلي.

- دراسة (Deming, 2017) بعنوان "تزايد أهمية المهارات الاجتماعية في سوق العمل"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية اكتساب الخريجين للمهارات الاجتماعية في نجاحهم في سوق العمل الأمريكي، وقد تم استخدام المنهج الوصفي والاعتماد على

بيانات مسحية قامت بها وزارة العمل الأمريكية والذي بدأ في العام 1998 ويتم تحديثه بشكل دوري بحيث يستهدف عينات عشوائية من العمال في كافة المجالات. وقد بينت نتائج الدراسة أن المهارات الاجتماعية لا تقل أهمية عن المهارات المعرفية لدى الكوادر البشرية حيث تكمل هذه المهارات بعضها البعض، كما أظهرت أن الحاجة تزداد للكوادر البشرية ذات المهارات العالية سواء المعرفية أو الاجتماعية وخاصة في الوظائف غير الروتينية، وقد أوصت الدراسة بضرورة اكتساب الكوادر البشرية لأنواع متعددة من المهارات وذلك حتى يتمكنوا من المساهمة في تطوير المجتمع وتحقيق التنمية.

- دراسة (Pitan, 2015) بعنوان "تقييم الطلب العام على المهارات في خمسة قطاعات من سوق العمل النيجيري"، وتهدف الدراسة إلى التعرف على أهم المهارات العامة المطلوبة في سوق العمل النيجيري في قطاعات الزراعة والبنوك والتعليم والصحة والتصنيع، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت عينة الدراسة في (600) موظف إداري وقد تم تصميم الاستبيان كأداة للحصول على البيانات في الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المهارات تعتبر من المعايير الهامة في سوق العمل في القطاعات الخمس التي تمت دراستها، وأن مهارات التحليل والتواصل هي الأعلى أهمية من بين المهارات الأساسية، وقد أكدت الدراسة على أن الخريجين بحاجة إلى العمل على تنمية مهاراتهم من أجل مواجهة التحديات في سوق العمل، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة عمل الجامعات على تلبية احتياجات الخريجين من المهارات الأساسية من خلال المناهج التدريسية بما يتناسب مع احتياجات القطاعات المختلفة في سوق العمل، كما أوصت بضرورة أن ينمي الخريجين مهاراتهم قبل دخولهم لسوق العمل.

- دراسة (Assaad et. al, 2014) بعنوان "هل يؤثر نوع التعليم العالي على نتائج سوق العمل؟ مقارنة بين مصر والأردن" وهدفت الدراسة التعرف على الفروقات في مخرجات نظام التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وقد استهدفت الدراسة الخريجين الذين تتراوح أعمارهم من (25-40) عام وتمثلت عينة الدراسة في (1616) شخص في مصر و (1418) شخص في الأردن من القوى العاملة في كلا البلدين، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي واعتمدت الاستبيان كأداة الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المهارات التي يمتلكها الخريجون من أهم العوامل التي تساهم في تطوير سوق العمل، وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تقوم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بتعزيز المهارات لدى الخريجين بما يساهم في تحسين أوضاعهم في سوق العمل.

- دراسة (دمنهوري) 2013 بعنوان "أسباب عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل السعودي"، وهدفت الدراسة إلى قياس اتجاهات كل من الأكاديميين ومسؤولي إدارة الموارد البشرية من حيث: الأسباب التي تؤدي إلى عدم المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، والمهارات التي يجب أن تمنحها الجامعة للخريجين لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتتمثل عينة الدراسة في جميع الأكاديميين بجامعة الملك عبد العزيز وجميع مسؤولي إدارة الموارد البشرية، وتم جمع البيانات الأولية للدراسة باستخدام الاستبيان، وقد توصلت الدراسة إلى، أن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم المواءمة، هي: زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم العالي، وعدم كفاءة الإرشاد الأكاديمي في توجيه المقبولين للتخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وعدم تطوير المناهج التعليمية، وعدم توفر الخبرة العملية لخريجي الجامعة، وعدم إجادة خريجي الجامعة اللغة الانجليزية. أما أهم المهارات، هي: تحمل المسؤولية، والقدرة على استخدام التقنية الحديثة، ومهارات التعامل مع الحاسب الآلي وأخلاقيات العمل، والقدرة على التفكير المنطقي، وإجادة اللغة الإنجليزية، وأشارت النتائج الخاصة باتجاهات الأكاديميين ومسؤولي إدارة الموارد البشرية بالقطاع الخاص نحو مدى أهمية المهارات التي يجب أن تكتسبها الجامعة لخريجها لتتلاءم مع متطلبات القطاع الخاص بالإيجابية، وإن اختلفت درجة هذه الأهمية، حيث كانت قيمة المتوسطات (98.55-18.75) ومن أهم التوصيات: التنسيق بين مسؤولي كل من الجامعات والقطاع الخاص في تحديد احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات، وادخال مقررات دراسية عن أخلاقيات العمل والحاسب الآلي بالكليات التي لا توجد بها هذه المقررات الدراسية لإكساب الطلاب هذه المهارات التي يتطلبها سوق العمل

- دراسة (Banciu & Stanciu, 2012) بعنوان "معرفة جودة التعليم العالي في رومانيا ومتطلبات سوق العمل"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على تصورات الطلبة وأصحاب العمل من خلال مصادر البيانات، واعتمد الباحث بدراسته على استخدام تحليل الإحصائيات ومصادر البيانات باستخدام المقابلات، وطبقت على عينة من الطلاب وأصحاب العمل، ويرى أصحاب العمل تفوق المعرفة النظرية لدى خريجين الخبرة العلمية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج وضع استراتيجيات مناسبة والمشاركة المدروسة بين مؤسسات العمل والجامعات الرومانية لصالح التوظيف والتنمية الاقتصادية.

- وأيضاً قاما (Corominas et al, 2010) بدراسة بعنوان "التباين ما بين التعليم الجامعي والدراسات العليا وسوق العمل" مخرجات التعليم العالي وتنوع سوق العمل) وهدفت الدراسة إلى تحديد نتائج سوق العمل وفقاً للأصل الاجتماعي والعلاقة بين الدراسات الجامعية وسوق العمل (أي تأثير التعليم أثناء العمل) وتم جمع آراء الخريجين بأثر رجعي في ثلاث سنوات بعد التخرج من خلال أداة الاستبانة وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي وجود فجوة ما بين مستوى التعليم ومتطلبات سوق العمل على أساس الكفاءة المكتسبة كما أن هناك زيادة على الطلاب للمؤهلات ذات التقنية العالية من المهارات، وأوصت الدراسة بإعداد نظام أو آلية تزيد من إمكانية تكيف الجامعات مع التغيرات فيما يخص الكفاءة المطلوبة وحاجة سوق العمل على وجه الخصوص.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

من استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالمهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل بشكل عام أو خريجات الخدمة الاجتماعية بشكل خاص وسبل تعزيز تلك المهارات، فقد اتفقت دراسة كل من (سالم والفريخ، 2018؛ عيروط وحماد، 2018؛ عبد الكريم، 2018؛ Deming, 2017؛ Pitan, 2015؛ Assaad et. al, 2014؛ دمنهوري، 2013؛ Corominas at al, 2010) على أن هناك مهارات لازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل مما ينعكس على قدرة الخريجات على تلبية متطلبات سوق العمل وقدرة الخريجات على المنافسة في سوق العمل مما يستدعي لفت الانتباه إلى الاهتمام بإعداد خريجات الخدمة الاجتماعية إعداداً جيداً يتناسب مع متطلبات سوق العمل.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها لمهارات معينة وهي التي يجب للجامعة اكسابها لخريجات الخدمة الاجتماعية لتمكينهن من الإلتحاق بسوق العمل في ضوء رؤية المملكة 2030، كما تسعى إلى تقديم آليات لتعزيز المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل ، بينما تناولت دراسة كل من (عيروط وحماد، 2018؛ عبد الكريم، 2018؛ Deming, 2017؛ Pitan, 2015؛ Assaad et. al, 2014؛ دمنهوري، 2013؛ Corominas at al, 2010) المهارات التي يجب للجامعة اكسابها لخريجينها بوجه عام

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة كل من (الرويس، 2019؛ عيروط وحماد، 2018؛ Corominas at al, 2010) في تناولها مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل ،وفي عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على التوافق بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل بشكل عام حيث أشارت إلى أسباب عدم الملاءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ليتم العمل على سد هذه الفجوة ، وتتفق مع دراسة (عبد الكريم، 2015) في التعرف على دور الجامعات لمواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل وتحديد أهم العوامل التي قد تحول دون تحقيق التوافق بين خريجي الجامعات السعودية وسوق العمل ،كما تتفق مع دراسة كل من (Deming, 2017؛ Pitan, 2015؛ Assaad et. al, 2014؛ دمنهوري، 2013) في تناولها المهارات التي يجب اكسابها لخريجي الجامعات لتتوافق مع متطلبات سوق العمل، ومع دراسة (سالم والفريخ، 2018) في تحديد أهم معايير الكفاءة المطلوب توفرها في مخرجات العملية التعليمية لكيات الخدمة الاجتماعية لتأهيلهم في سوق العمل السعودي في ظل التطور السريع، كما تتفق مع دراسة كل من (الرويس، 2019؛ عيروط وحماد، 2018؛) في دور المناهج والمقررات الدراسية التي يجب أن تتبناها العديد من كليات الجامعات، بشكل يلبي متطلبات سوق العمل مع اهتمامها كثيراً بالمهارات والجانب العملي أكثر من الجوانب

النظرية المعرفية ،بالإضافة إلى أنها تتشابه أهدافها مع دراسة(عارف وآخرون،2018)في تحديد أهم متطلبات سوق العمل السعودي وفقاً لرؤية 2030.

وقد أفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في: تكوين تصور شامل لدى الباحثة عن أهم المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل لخريجات كلية الخدمة الاجتماعية في ضوء رؤية المملكة 2030 وسبل تعزيز هذه المهارات ،وذلك بالإطلاع على نتائج تلك الدراسات وتوصياتها ،والاستفادة منها في كتابة الإطار النظري للبحث الحالي، وإثراؤه، كما أفادت في التعرف على المنهج الملائم، واختيار الأدوات المناسبة للبحث الحالي، وكيفية بنائها، بالإضافة إلى تدعيمها مناقشة نتائج البحث الحالي مع نتائج الدراسات السابقة، كما استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في أن وجهت الباحثة إلى العديد من المراجع والكتب والدراسات والمجلات العلمية، التي تخدم وتثري البحث الحالي.

وإجمالاً أكدت الدراسات السابقة على أن هناك مشكلة في وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل أدى إلى ظهور مجموعة من المهارات التي يجب على الجامعات السعودية وكلليات الخدمة الاجتماعية لاكتسابها لخريجات الخدمة الاجتماعية لتتوافق مع سوق العمل، وبالتالي اقترحت الدراسات السابقة بعض النماذج والآليات والاستراتيجيات التي يمكن أن نستفيد منها لإكساب خريجات الخدمة الاجتماعية لهذه المهارات وتعزيزها لسد الفجوة بين المخرجات وسوق العمل.

وبالنسبة لما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة فيتمثل في اختلاف بيئة الدراسة حيث طبقت الدراسة في منطقة الرياض بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن على خريجات كلية الخدمة الاجتماعية، كما أن البحث الحالي تناول مجموعة مختلفة من المهارات المرتبطة بالخدمة الاجتماعية واللائمة للتوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل ،وكذلك مجموعة من الآليات تعزيز تلك المهارات ،وكذلك في الاستبانة التي قامت الباحثة بإعدادها للتعرف على تلك المهارات ووضع مجموعة من الآليات

منهج البحث وإجراءاته

1-نوع الدراسة: ينتمي البحث الحالي إلى نمط الدراسات الوصفية التي تقدم معلومات وحقائق عن واقع الظاهرة الحالية، وايضا توضح العلاقة بين الظواهر المختلفة والعلاقة في الظاهرة نفسها. كما تساعد في التنبؤ بمستقبل الظاهرة نفسها(الطريف، 2019: 125).

2-منهج البحث: منهج المسح الاجتماعي الشامل، فمشكلة الدراسة وأهدافها جعلت منهج المسح الاجتماعي الشامل مناسباً لهذا البحث، الذي يهتم بدراسة كافة أفراد مجتمع البحث وذلك في حدود الوقت والجهد والإمكانات المتوفرة لدى الباحثة.

3-مجتمع وعينة البحث:تكون مجتمع البحث من جميع طالبات كليات الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية وقد تم اختيار طالبات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن(مستوى ثامن) كعينة، وتم أخذ عينة البحث من الموظفين بوكالة التمكين لتنمية فرص العمل في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لقلة عددهم،وقد صممت استبانة الكترونية عن طريق برنامج قوئل وأرسلت رسائل الكترونية لجميع المبحوثين من طالبات جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن(مستوى ثامن)والموظفين بالإدارة من خلال إيميلاتهم الرسمية وأيضاً مجموعات الواتس أب للدخول للرابط وتعبئة الاستبانة، بلغ المجموع الكلي لطالبات كلية الخدمة الاجتماعية مستوى ثامن بجامعة الأميرة نورة(580) طالبة ،وبلغ حجم الاستبانات الصحيحة التي تم استرجاعها وتطبيق عليها شروط العينة(253) استبانة ،وبلغ المجموع الكلي للموظفين بوكالة التمكين(16)موظف، حيث لم يصل للباحثة إلا هذا العدد على الرغم من تكرار ارسال رسائل الكترونية للطالبات والموظفين من قبل الباحثة.

4-جمع البيانات:لقد استخدم في هذا البحث أداة(الاستبانة)لجمع البيانات للتثبيت والتأكد من دقة وصحة المعلومات، وهي الوسيلة الأنسب لجمع البيانات اللازمة حول أسئلة الدراسة، وصممت صحيفة الاستبانة(الالكترونية)وفقاً لأهداف الدراسة وأسئلتها، وعلى أساس التراكمية التي جرى الحصول عليها من القراءات النظرية في إطار موضوع البحث، التي احتوت على مجموعة من الأسئلة

المغلقة المزودة بإجاباتها، ويطلب من المبحوثين الإجابة حسب ما يرونه مناسباً لهم وينطبق على واقعهم، واشتملت الاستبانة على قسمين: اشتمل القسم الأول على البيانات الأولية، واشتمل القسم الثاني على أسئلة الدراسة. كما قامت الباحثة بالالتزام بمواصفات الاستبيان الجيد من حيث:

- اللغة المفهومة والأسلوب الواضح الذي لا يتحمل التفسيرات المتعددة لأن ذلك يسبب إرباكاً لدى المبحوثين مما يؤدي إلى إجابات غير دقيقة.
- مراعاة الوقت المتوفر لدى المبحوثين وبالتالي يجب ألا تكون الأسئلة طويلة حتى لا تؤدي إلى رفض المبحوثين للإجابة على الاستبيان أو تقديم إجابات سريعة وغير دقيقة.
- التأكد من الترابط بين أسئلة الاستبيان المختلفة وكذلك الترابط بينها وبين موضوع البحث ومشكلته.

5-صدق أداة البحث: تم استخدام أسلوب الصدق الظاهري، بهدف التأكد من مدى صلاحية أدوات الدراسة وملاءمتها لأغراض البحث، وذلك من خلال عرضها في صورتها الأولية على (7) من المحكمين من الأساتذة المختصين في مجال الخدمة الاجتماعية لإبداء الرأي فيما يتعلق بمدى مناسبة المهارات، وإدخال التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة أو إعادة الصياغة. حيث قدم السادة المحكمين العديد من التعديلات الجوهرية على أداة الدراسة، واستجابت الباحثة لهذه التعديلات، وقامت بإعادة صياغة الأداة في ضوء الملاحظات التي قدمها المحكمين، حتى أخذت شكلها النهائي.

كما قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي لأداة الدراسة من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وقد بينت النتائج أن جميع فقرات أداة الدراسة ترتبط ارتباطاً ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01، ومستوى دلالة 0.05، بالدرجة الكلية لمحاورها، وهذا يشير لوجود صدق اتساق داخلي في فقرات أداة الدراسة.

6-ثبات أداة البحث: قامت الباحثة بالتحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام كل من طريقة ألفا-كرونباخ Cronbach's Alpha وطريقة التجزئة النصفية Split-Half، وقد بينت النتائج وجود ثبات مرتفع في بيانات الدراسة، مما يدعم صحة البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة بهذا الشأن.

جدول (1): ثبات أداة الدراسة بطريقة ألفا-كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية

أدوات الدراسة	المحور	الثبات بطريقة ألفا كرونباخ		الثبات بطريقة التجزئة النصفية	
		عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل ارتباط بيرسون	معامل ارتباط سبيرمان براون المعدل
الاستبيان الموزع على الطالبات	المحور الأول	7	0.647	0.522	0.680
	المحور الثاني	7	0.588	0.507	0.663
	المحور الثالث	7	0.863	0.802	0.877
	الاستبانة ككل	21	0.792	0.714	0.831
الاستبيان الموزع على الموظفين	المحور الأول	11	0.93	0.948	0.966
	المحور الثاني	8	0.876	0.848	0.918
	الاستبانة ككل	19	0.892	0.936	0.964

7-تصحيح أداة البحث: تم تصميم الاستبانة وفق مقياس ليكرت (Likert Scale) الثلاثي، حيث تُعطى فيه الإجابات أوزان رقمية تمثل درجة الإجابة على الفقرة، كما هو موضح بالجدول (2) التالي:

جدول (2): تصحيح أداة الدراسة وفق مقياس ليكرت الثلاثي

الإيجابية	أوافق	محايد	لا أوافق
الدرجة	3	2	1

يتضح من الجدول (2) أن الفقرة التي تكون الإجابة عليها بـ "أوافق" تأخذ الدرجة (3) بينما الفقرة التي تكون الإجابة عليها بـ "لا أوافق" تعطى الدرجة (1)، والفقرة التي تكون الإجابة عليها بـ "محايد" تعطى الدرجة (2)، ويتم الاعتماد على قيمة المتوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات في تحديد مستوى نتيجة كل فقرة، وهو ما يعبر عن موقف أفراد عينة الدراسة من هذه الفقرات.

نتائج البحث

- أ. عرض البيانات وتحليلها لاستطلاع طالبات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن:
1. خصائص أفراد عينة البحث
- توزيع أفراد العينة وفقاً للفئة العمرية

جدول (3): يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً للفئة العمرية

العمر	التكرار	النسبة
من 20 إلى أقل من 22	109	43.1
من 22 إلى أقل من 24	86	34.0
من 24 فأكثر	58	22.9
الاجمالي	253	100.0

- توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

جدول (4): يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
متزوجة	60	23.7
غير متزوجة	193	76.3
الاجمالي	253	100.0

2. الإجابة عن أسئلة البحث

1. مدى التوافق بين مخرجات التعليم بجامعة الأميرة نورة وسوق العمل:
- قامت الباحثة بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من المحور الأول "مدى التوافق بين مخرجات التعليم بجامعة الأميرة نورة وسوق العمل من وجهة نظر طالبات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن"، فكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (5) التالي:

جدول (5): استجابات الطالبات لمدى التوافق بين مخرجات التعليم بجامعة الأميرة نورة وسوق العمل

م	الفرقة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1.	هناك ترابط بين مخرجات التعليم بجامعة الأميرة نورة وسوق العمل	2.35	0.653	78.3%	6
2.	سوق العمل يستفيد من مخرجات جامعة الأميرة نورة	2.45	0.626	81.8%	4
3.	تحقق مخرجات التعليم بجامعة الأميرة نورة طفرة عملية وعلمية يستفيد منها سوق العمل	2.40	0.599	79.8%	5

4.	تقدم كليات جامعة الأميرة نورة تخصصات مطلوبة ويحتاجها سوق العمل	2.57	0.598	85.6%	3
5.	هناك ضعف في الاستفادة من مخرجات التعليم بجامعة الأميرة نورة لسوق العمل بسبب أنهم إناث	1.77	0.785	58.9%	7
6.	استفادة مخرجات جامعة الأميرة نورة من الانفتاح نحو توظيف الفتيات في سوق العمل	2.58	0.575	86.2%	2
7.	يتطلب من جامعة الأميرة نورة دراسة احتياجات سوق العمل لتتوافق مع مخرجاتها التعليمية	2.66	0.536	88.8%	1
المحور ككل		2.40	0.356	79.9%	

*الوزن النسبي = (الوسط الحسابي ÷ 3) × 100%

يبين جدول (5) أن درجات تقدير أفراد العينة على فقرات المحور الأول "مدى التوافق بين مخرجات التعليم بجامعة الأميرة نورة وسوق العمل"، تراوحت بين (1.77 من 3) إلى (2.66 من 3)، كما بلغت الدرجة الكلية للاستجابات على هذا المحور (2.4 من 3)، مما يدل على درجة كبيرة من التوافق بين مخرجات التعليم بجامعة الأميرة نورة وسوق العمل، من وجهة نظر طالبات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، هذا واحتلت الفقرة رقم (7) المرتبة الأولى وتعزو الباحثة ذلك أهمية العمل على تطوير مخرجات العملية التعليمية من خلال اكساب الخريجين المهارات المناسبة بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، واحتلت الفقرة رقم (6) على المرتبة الثانية وتعزو الباحثة ذلك إلى زيادة الوعي في المجتمع السعودي نحو حقوق الفتيات وأهمية إشراك المرأة في الحياة العامة وفي ميادين العمل في مختلف المجالات وفي مقدمتها مجال الخدمة الاجتماعية، بينما احتلت الفقرة رقم (5) على المرتبة الأخيرة وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى وجود بعض القيود الاجتماعية التي تحدد من مشاركة المرأة في بعض الأنشطة الاجتماعية وعدم القدرة على ممارسة المعرفة من خلال أعمال تطوعية تعزز من المهارات التي يكتسبها كمخرجات للعملية التعليمية.

وارتبطت نتائج هذا المحور مع نتيجة دراسة (Banciu&Stanciu, 2012) في التأكيد على أهمية تطوير العملية التعليمية بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، بينما تناقضت نتائج هذه الدراسة مع نتيجة دراسة كل من عبدالكريم (2018) و (Corominas et. al. 2010) في وجود تناقض بين مخرجات العملية التعليمية وما يحتاجه الخريجون من مهارات في سوق العمل.

2. المهارات التي توفرها جامعة الأميرة نورة لطالباتها لتلائم سوق العمل.

قامت الباحثة بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من المحور الثاني "المهارات التي توفرها جامعة الأميرة نورة لطالباتها لتلائم سوق العمل من وجهة نظر طالبات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن"، فكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (6) التالي:

جدول (6): يوضح المهارات التي توفرها جامعة الأميرة نورة لطالباتها لتلائم سوق العمل من وجهة نظر الطالبات

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1.	تحتاج الطالبة لمجموعة من المهارات الميدانية التي تؤهلها لسوق العمل	2.81	0.440	93.7%	1
2.	هناك تقصير في المواد التي تغذي الطالبة بالمهارات التي تلائم متطلبات سوق العمل	2.38	0.665	79.2%	7

3.	من أسباب فشل الطالبات في خوض سوق العمل هو نقص المهارات الملائمة لديهم	2.42	0.695	80.6%	6
4.	تحتاج الطالبة لمهارات معنوية وبدنية حتى تستطيع النجاح في سوق العمل	2.62	0.595	87.5%	3
5.	تقوم مواد التخصص بتغذية الطالبة بالمهارات المطلوبة لخوض سوق العمل	2.50	0.608	83.3%	4
6.	تساهم الدورات والأبحاث العلمية في مساعدة الطالبة على اكتساب المهارات التي تلائم سوق العمل	2.68	0.580	89.5%	2
7.	المهارات المعنوية هي ما ينقص الطالبة لتواجه صعوبات سوق العمل	2.47	0.621	82.4%	5
المحور ككل		2.55	0.325	85.2%	

*الوزن النسبي = (الوسط الحسابي ÷ 3) × 100%

يبين جدول (6) أن درجات تقدير أفراد العينة على فقرات المحور الثاني "المهارات التي توفرها جامعة الأميرة نورة لطالباتها لتلائم سوق العمل"، تراوحت بين (2.38 من 3) إلى (2.81 من 3)، كما بلغت الدرجة الكلية للاستجابات على هذا المحور (2.55 من 3)، مما يدل على درجة من قبل أفراد العينة على فقرات المهارات التي توفرها جامعة الأميرة نورة لطالباتها لتلائم سوق العمل، من وجهة نظر طالبات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، هذا واحتلت الفقرة رقم (1) المرتبة الأولى، وتغزو الباحثة ذلك إلى أهمية اكتساب المهارات لتحقيق المواءمة مع سوق العمل، ويرجع ذلك إلى زيادة اهتمام سوق العمل بالعمالة ذات المهارة العالية للدور الذي تلعبه هذه المهارات في رفع إنتاجية الفرد بما يعزز من إنتاجية المؤسسة ككل. واحتلت الفقرة رقم (6) المرتبة الثانية وتغزو الباحثة ذلك إلى أن كتابة الأبحاث العلمية والمشاركة في الدورات التدريبية من شأنه أن يعزز من المهارات التي تكتسبها الطالبات كمخرجات للعملية التعليمية بالإضافة إلى اكسابهن مهارات جديدة ذات أهمية كبيرة مثل مهارات التعلم الذاتي والتواصل وغيرها. بينما احتلت الفقرة رقم (2) المرتبة الأخيرة وتغزو الباحثة ذلك إلى طبيعة المناهج التدريسية التقليدية في النظام التعليمي السعودي والتي ينقصها التركيز على المهارات التي يحتاج إليها سوق العمل، كما أن ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل يشكل أهم أسباب نقص المهارات الأساسية التي يتمتع بها الخريجون.

وارتبطت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (عارف وآخرون، 2018) والتي توصلت نتائجها إلى ضرورة الاهتمام بمجال التدريب المستمر وتطوير مهارات الخريجين. بالإضافة إلى نتيجة دراسة (سالم والفريخ، 2018) والتي ارتبطت مع نتائج دراستنا الحالية في ضرورة التدريب الميداني من بداية السنة الأولى للتخصص بالإضافة إلى تحسين مهارات الطالبات من خلال الدورات التدريبية، كما أوصى بتطوير استراتيجيات التعليم العالي بما يكفل منح الخريجة الكفاءات التي تحتاجها لسوق العمل.

3. لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل:

قامت الباحثة بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من المحور الثالث "آليات تعزيز المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل من وجهة نظر طالبات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن"، فكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (7) التالي:

جدول (7): يوضح آليات تعزيز المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل من وجهة نظر الطالبات

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1.	إعداد استراتيجية وطنية لجميع قطاعات التعليم ترتبط ارتباطاً وثيقاً	2.75	0.509	91.7%	1

				بواقع المملكة، واحتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية حاضراً ومستقبلاً	
2.	إيجاد آلية تعزز الحس المهني والتوجه العلمي والفني في مراحل مبكرة من التعليم، بهدف اكتشاف القدرات وشحن الميول نحو المهن	2.68	0.552	89.5%	7
3.	الاستمرار في تقويم المناهج وتطويرها بما يتلاءم مع احتياجات التنمية وسوق العمل في إطار جدول زمني محدد	2.71	0.536	90.3%	6
4.	توسيع قاعدة الكليات التقنية، لاستيعاب أكبر عدد من الطلبة، وإكسابهم المهارات اللازمة لدخول سوق العمل	2.68	0.547	89.2%	3
5.	التركيز على التدريب العملي وتحديد نسبة المواد النظرية، وتلك التي لا ترتبط بشكل كاف بالمهارات المطلوب إكسابها للطلبة	2.64	0.570	88.1%	4
6.	التوسع في التخصصات التي تقدمها مؤسسة التعليم الفني والتدريب المهني، ومراجعتها دورياً في ضوء رؤية مستقبلية للاحتياجات التنموية وسوق العمل	2.73	0.511	91.0%	2
7.	زيادة الإنفاق على التعليم العالي بما يتواءم مع الأعداد المتوقعة قبولها في مؤسساته، والعمل على تحسين كفاءة الإنفاق واستخدام الموارد المالية	2.64	0.549	88.1%	5
المحور ككل					
		2.69	0.399	89.7%	

*الوزن النسبي = (الوسط الحسابي ÷ 3) × 100%

يبين جدول (7) أن درجات تقدير أفراد العينة على فقرات المحور الثالث " آليات تعزيز المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل"، تراوحت بين (2.68 من 3) إلى (2.75 من 3)، كما بلغت الدرجة الكلية للاستجابات على هذا المحور (2.69 من 3)، مما يدل على درجة كبيرة من موافقة طالبات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن نحو آليات تعزيز المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة وسوق العمل، هذا واحتلت الفقرة رقم (1) المرتبة الأولى وتعزو الباحثة ذلك إلى أن أعداد مثل هذه الاستراتيجية من شأنه العمل على تطوير مخرجات العملية التعليمية في المملكة بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل وإكساب الخريجين المهارات التي يحتاجون إليها في حياتهم العملية، واحتلت الفقرة رقم (6) على المرتبة الثانية وتعزو الباحثة ذلك إلى أهمية العمل على تنويع مخرجات العملية التعليمية بين كافة التخصصات والأقسام بناء على احتياجات سوق العمل، وتوعية الطلاب وإرشادهم لاختيار التخصصات المناسبة التي يحتاج إليها سوق العمل. بينما احتلت الفقرة رقم (2) المرتبة الأخيرة وتعزو الباحثة ذلك إلى أن مثل هذه الآليات من الأفضل أن تكون خارج العملية التعليمية وتشرف عليها جهات أخرى مثل المراكز التدريبية وتكون من مسؤولية العائلة بالدرجة الأولى. وارتبطت نتائج الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (الرويس، 2019) حيث توصلت إلى ضرورة إصلاح التعليم والتي تعتمد منظومتها على أركانها الثلاث: التطوير التعليمي والتنظيمي وتطوير هيئة التدريس، بالإضافة إلى ضرورة إعادة هيكلة الجامعات السعودية ببرامجها ومقرراتها لتكون مواكبة لرؤية 2030، ونتيجة دراسة (Assaad et. al, 2014) التي أوصت بضرورة أن يتم تطوير العملية التعليمية لتنمية مهارات الخريجين بما يساهم في تحسين أوضاعهم في سوق العمل.

ب. عرض البيانات وتحليلها لاستطلاع موظفي وكالة التمكين في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

1. خصائص أفراد عينة الدراسة

- توزيع العينة حسب النوع.

جدول(8): يوضح توزيع العينة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	5	31.3
أنثى	11	68.8
المجموع	16	100.0

- توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي.

جدول(9): يوضح توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير مشروع	7	43.8
مدرب	2	12.5
خدمة اجتماعيه	1	6.3
رئيس قسم رياضيات	1	6.3
متقاعد	1	6.3
مدير ادارة التدريب	1	6.3
مدير تطوير اعمال	1	6.3
مدير توظيف قطاع الخدمات	1	6.3
وكيل وزارة مساعد للتوظيف	1	6.3
المجموع	16	100.0

- توزيع العينة حسب قطاع العمل.

جدول (10): يوضح توزيع العينة حسب قطاع العمل

قطاع العمل	التكرار	النسبة
قطاع عام	15	93.8
قطاع خاص	1	6.3
المجموع	16	100.0

- توزيع العينة حسب سنوات الخدمة.

جدول(11): يوضح توزيع العينة حسب سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	2	12.5
من 5- 10 سنوات	7	43.8
من 10- 15 سنة	2	12.5
15سنة فأكثر	5	31.3
المجموع	16	100.0

2. الإجابة عن أسئلة الدراسة

1. المهارات التي توفرها جامعة الأميرة نورة لطالباتها لتلائم سوق العمل

قامت الباحثة بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لاستجابات أفراد العينة على كل فقرة من محور "المهارات التي توفرها جامعة الأميرة نورة لطالباتها لتلائم سوق العمل من وجهة نظر موظفي وكالة التمكين في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية"، فكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (12) التالي:

جدول (12): يوضح المهارات التي توفرها جامعة الأميرة نورة لطالباتها لتلائم سوق العمل من وجهة نظر الموظفين

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1.	مهارة الاتصال	2.75	0.577	91.7%	1
2.	المهارات القيادية	2.31	0.704	77.1%	7
3.	مهارة التفكير الناقد	2.13	0.619	70.8%	11
4.	أخلاقيات العمل	2.56	0.512	85.4%	2
5.	تحمل المسؤولية	2.50	0.516	83.3%	4
6.	مهارات التعامل مع الحاسب الآلي	2.56	0.629	85.4%	2
7.	إجادة اللغة الإنجليزية	2.38	0.806	79.2%	6
8.	التفاعل الإيجابي مع المجتمع	2.44	0.512	81.3%	5
9.	مهارة التفاوض	2.19	0.655	72.9%	8
10.	مهارة حل المشكلات	2.19	0.655	72.9%	8
11.	مهارة إدارة الوقت	2.19	0.750	72.9%	8
	المهارات ككل	2.38	0.489	79.4%	

$$\text{*الوزن النسبي} = (\text{الوسط الحسابي} \div 3) \times 100\%$$

يبين جدول (12) أن درجات تقدير أفراد العينة على فقرات محور "المهارات التي توفرها جامعة الأميرة نورة لطالباتها لتلائم سوق العمل"، تراوحت بين (2.13 من 3) إلى (2.75 من 3)، كما بلغت الدرجة الكلية للاستجابات على هذا المحور (2.38 من 3)، مما يدل على درجة كبيرة من توافر المهارات في جامعة الأميرة نورة لطالباتها لتلائم سوق العمل، من وجهة نظر موظفي وكالة التمكين في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، هذا وجاءت مهارة "الاتصال" بالمرتبة الأولى وتعزو الباحثة ذلك إلى أهمية مهارة التواصل في مجال الخدمة الاجتماعية حيث تعتبر هذه المهنة قائمة على حسن التواصل بين العاملين فيها والمستفيدين منها وهذا ما يحقق الملاءمة بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل. تليها مهارة "أخلاقيات العمل"، ومهارة "التعامل مع الحاسب الآلي" بالمرتبة الثانية وتعزو الباحثة ذلك إلى ضرورة التزام العاملين في الخدمة الاجتماعية بأخلاقيات المهنة وذلك نظراً إلى أنها مهنة حساسة وتحتاج إلى تحقيق الراحة بين العاملين فيها والمستفيدين منها لئتم ممارستها بشكل فعال، بالإضافة إلى أهمية مهارات التعامل مع الحاسب الآلي والتي تعتبر من احتياجات سوق العمل الهامة نظراً للدور الذي يلعبه الحاسب الآلي في تطوير مهنة الخدمة الاجتماعية بالإضافة إلى ما يوفره من سهولة حفظ المعلومات ومعالجتها واسترجاعها. بينما جاءت مهارة "التفكير الناقد" بالمرتبة الأخيرة وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى الضعف في تصميم المناهج الدراسية وخاصة فيما يتعلق بمهارات التفكير وتطويرها لدى طلبة الخدمة الاجتماعية في التعليم الجامعي.

كما اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (سالم والفريخ، 2018) التي أشارت إلى أنه يجب أن يتوافر لدى الخريج مجموعة من المهارات اللازمة للتوافق مع متطلبات سوق العمل. ونتيجة دراسة (Pitan, 2015) التي توصلت إلى أن المهارات تعتبر من المعايير

الهامة في سوق العمل، وأن مهارات التحليل والتواصل هي الأعلى أهمية من بين المهارات الأساسية، كما أكدت الدراسة إلى أن الخريجين بحاجة إلى العمل على تنمية مهاراتهم من أجل مواجهة التحديات في سوق العمل. ونتيجة دراسة (Deming, 2017) التي توصلت إلى أن المهارات الاجتماعية لا تقل أهمية عن المهارات المعرفية لدى الكوادر البشرية حيث تكمل هذه المهارات بعضها البعض، كما أظهرت أن الحاجة تزداد للكوادر البشرية ذات المهارات العالية سواء المعرفية أو الاجتماعية وخاصة في الوظائف غير الروتينية. كما تتفق مع نتيجة دراسة (منهوري، 2013) التي ذكرت أنه من أهم المهارات التي يجب أن تكسبها الجامعة لخريجها لتتلاءم مع سوق العمل هي كالاتي تحمل المسؤولية، القدرة على استخدام الحاسب والتقنية الحديثة بالإضافة إلى أخلاقيات العمل.

2. آليات تعزيز المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل:

قامت الباحثة بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من محور " آليات تعزيز المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل من وجهة نظر موظفي وكالة التمكين في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية"، فكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (13) التالي:

جدول (13): يوضح آليات تعزيز المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل من وجهة نظر الموظفين

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1.	إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على مهارات الطالب الأساسية	2.88	0.500	95.8%	1
2.	تقديم دورات تدريبية متنوعة	2.88	0.342	95.8%	1
3.	تطوير ودعم المواهب للخريجين	2.75	0.447	91.7%	5
4.	استحداث تخصصات تتوافق مع متطلبات سوق العمل	2.88	0.342	95.8%	1
5.	تقليص القبول في بعض التخصصات إلى الحد الأدنى الذي يغطي حاجة سوق العمل	2.88	0.342	95.8%	1
6.	الاهتمام بالتعليم العملي وبحوث العمل	2.63	0.500	87.5%	6
7.	إتاحة الفرصة للطلالبات لاستكمال الدراسات العليا	2.56	0.629	85.4%	8
8.	وضع اختبار للطلالبات للقبول في أي من التخصصات الجامعية	2.63	0.500	87.5%	6
	المحور ككل	2.76	0.337	91.9%	

$$\text{*الوزن النسبي} = (\text{الوسط الحسابي} \div 3) \times 100\%$$

يبين جدول (13) أن درجات تقدير أفراد العينة من الموظفين على فقرات محور " آليات تعزيز المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل"، تراوحت بين (2.56 من 3) إلى (2.88 من 3)، كما بلغت الدرجة الكلية للاستجابات على هذا المحور (2.76 من 3)، مما يدل على درجة كبيرة من موافقة موظفي وكالة التمكين في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية نحو آليات تعزيز المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الاميرة نورة وسوق العمل، هذا واحتلت كل من الفقرة رقم (1)، والفقرة رقم (2) والفقرة رقم (4)، والفقرة رقم (5) المرتبة الأولى وتعزو الباحثة ذلك إلى أهمية العمل على تطوير مخرجات العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي من خلال استخدام الاستراتيجيات المتاحة مثل تطوير المناهج التدريسية وتنفيذ الدورات التدريبية للمساهمة في تطوير مهارات خريجي كلية الخدمة الاجتماعية بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى ضرورة العمل في الجامعات على إرشاد الطلبة نحو التخصصات المطلوبة في سوق العمل وتحديد معدلات القبول وفق هذا المعيار. بينما حصلت الفقرة رقم (7) المرتبة الأخيرة وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المهارات التي تحتاجها الطالبات في

سوق العمل لا تحتاج إلى اكمال الدراسات العليا ويمكن الحصول عليها من خلال الدراسة الجامعية بالإضافة إلى بعض الدورات التدريبية.

وارتبطت نتائج الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة(عبروط وحمام، 2018) حيث توصلت نتائجها إلى إعادة النظر في التخصصات الحالية بالتعليم العالي واستحداث مجالات جديدة مع ضرورة المواءمة مع مختلف التخصصات وحاجات المجتمع المستقبلية بالإضافة إلى الاهتمام بتحديث مناهج التعليم والبحوث العلمية. كما ارتبطت مع توصيات دراسة (Corominas et. al.2010) التي أوصت بضرورة إعداد آليات تضمن تكيف الجامعات مع التغيرات التي يمر بها سوق العمل.

ملخص النتائج:

من العرض السابق للنتائج الميدانية يمكن الإشارة إلى أهم النتائج العامة التالية:

أولاً: بالنسبة لوصف عينة البحث الخاصة بطلبات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن:

1-أعلى مفردات البحث حسب الفئة العمرية تقع في الفئة (من 20 إلى أقل من 22) بنسبة 1.43%، تليها الفئة (من 22 إلى أقل من 24) بنسبة 34%، وأخيراً الفئة (من 24 فأكثر) بنسبة 9.22%

2-أعلى مفردات البحث حسب الحالة الاجتماعية تقع في الفئة (غير متزوجة) بنسبة 3.76%، تليها الفئة (متزوجة) بنسبة 7.23%
ثانياً: بالنسبة لوصف عينة البحث الخاصة بموظفي وكالة التمكين في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية:

1-أعلى مفردات البحث حسب النوع تقع في الفئة (أنثى) بنسبة 68.8%، تليها الفئة (ذكر) بنسبة 38.3%

2-أعلى مفردات البحث حسب المسمى الوظيفي تقع في الفئة (مدير مشروع) بنسبة 43.8%، تليها الفئة (مدرب) بنسبة 12.5%، وأخيراً الفئات (خدمة اجتماعية و رئيس قسم رياضيات ومتقاعد ومدير ادارة التدريب ومدير تطوير أعمال ومدير توظيف قطاع الخدمات ووكيل وزارة مساعد للتوظيف) بنسبة 3.6%

3-أعلى مفردات البحث حسب قطاع العمل تقع في الفئة (قطاع عام) بنسبة 93.8%، تليها الفئة (قطاع خاص) بنسبة 3.6%

4-أعلى مفردات البحث حسب سنوات الخبرة تقع في الفئة (من 5-10 سنوات) بنسبة 43.8%، تليها الفئة (15 سنة فأكثر) بنسبة 31.3%، وأخيراً الفئتين (أقل من 5 سنوات ومن 10-15 سنة) بنسبة 5.12%

ثالثاً: بالنسبة لاسئلة البحث التي وجهت إلى طالبات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

السؤال الأول: ما مدى التوافق بين مخرجات التعليم بكليات الخدمة الاجتماعية وسوق العمل؟

تراوحت درجات تقدير أفراد العينة على فقرات هذا المحور بين (1.77 من 3) إلى (2.66 من 3)، كما بلغت الدرجة الكلية للاستجابات (2.4 من 3)، مما يدل على درجة كبيرة من التوافق بين مخرجات التعليم بجامعة الأميرة نورة وسوق العمل، وحصلت الفقرة "

يتطلب من جامعة الأميرة نورة دراسة احتياجات سوق العمل لتتوافق مع مخرجاتها التعليمية" على المرتبة الأولى

السؤال الثاني: ما هي المهارات التي توفرها كليات الخدمة الاجتماعية لطلابها لتلائم سوق العمل؟

تراوحت درجات تقدير أفراد العينة على فقرات هذا المحور بين (2.38 من 3) إلى (2.81 من 3)، كما بلغت الدرجة الكلية للاستجابات على هذا المحور (2.55 من 3)، مما يدل على درجة كبيرة من موافقة طالبات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن نحو المهارات التي توفرها كليات الخدمة الاجتماعية لطلابها لتلائم سوق العمل، وحصلت الفقرة "تحتاج الطالبة لمجموعة من المهارات الميدانية التي تؤهلها لسوق العمل" على المرتبة الأولى

السؤال الثالث: ما آليات تعزيز المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم بكليات الخدمة الاجتماعية وسوق العمل؟

تراوحت درجات تقدير أفراد العينة على فقرات هذا المحور بين (2.68 من 3) إلى (2.75 من 3)، كما بلغت الدرجة الكلية للاستجابات على هذا المحور (2.65 من 3)، مما يدل على درجة كبيرة من موافقة طالبات كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن نحو آليات تعزيز لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم بكليات الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة وسوق العمل،

وحصلت الفقرة" إعداد استراتيجية وطنية لجميع قطاعات التعليم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بواقع المملكة، واحتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية حاضراً ومستقبلاً" على المرتبة الأولى

رابعاً: بالنسبة لأسئلة البحث التي وجهت إلى موظفي وكالة التمكين في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية:

السؤال الأول: ما هي المهارات التي توفرها كليات الخدمة الاجتماعية لطلابها لتلائم سوق العمل؟

تراوحت درجات تقدير أفراد العينة على فقرات هذا المحور بين (2.13من3) إلى (2.75من3)، كما بلغت الدرجة الكلية للاستجابات على هذا المحور (2.38من3)، مما يدل على درجة كبيرة من توافر المهارات في جامعة الاميرة نورة لطالباتها لتلائم سوق العمل من وجهة نظر موظفي وكالة التمكين في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وجاءت مهارة "الاتصال" بالمرتبة الأولى

السؤال الثاني: ما آليات تعزيز المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم بكليات الخدمة الاجتماعية وسوق العمل؟ تراوحت درجات تقدير أفراد العينة من الموظفين على فقرات هذا المحور بين (2.56من3) إلى (2.88من3)، كما بلغت الدرجة الكلية للاستجابات على هذا المحور (2.76من3)، مما يدل على درجة كبيرة من موافقة موظفي وكالة التمكين في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية نحو آليات تعزيز لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الاميرة نورة وسوق العمل، وحصلت الفقرات" إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على مهارات الطالب الأساسية و تقديم دورات تدريبية متنوعة و استحداث تخصصات تتوافق مع متطلبات سوق العمل و تقليص القبول في بعض التخصصات إلى الحد الأدنى الذي يغطي حاجة سوق العمل" على المرتبة الأولى

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن البحث يوصي بالآتي:

- 1.دراسة حاجة السوق المحلي من مخرجات المؤسسات الأكاديمية كما ونوعاً بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل في القطاعين العام والخاص، وعليه فإنه من المأمول أن تستمر الجهود من أجل ملائمة مخرجات العملية التعليمية لمواكبة التطورات والتحديات المتنامية في سوق العمل.
2. عقد لقاءات بين المؤسسات الأكاديمية والتشغيلية بشكل يساهم في تخريج أجيال تمتلك المهارات والمعرفة اللازمة لتحقيق عملية التنمية التي يطمح إليها المجتمع، حيث تحتل مخرجات العملية التعليمية قمة أولويات المجتمعات التي تهدف إلى التطور وتحقيق التنمية الشاملة.
3. تطوير الطرق والأساليب التدريسية في العملية التعليمية بما يساهم في إكساب الطلبة والخريجين للمهارات المعرفية والتقنية المختلفة التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل.
4. العمل من أجل إعداد مناهج تدريسية متطورة تركز على جانب المهارات التي يحتاجها الخريجون في سوق العمل وذلك حسب طبيعة التخصصات المختلفة.
5. ضرورة العمل على تعزيز التواصل بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل بما يساعد في تحديد المهارات الأساسية التي يحتاج إليها الخريجون في حياتهم العملية وبالتالي زيادة أهمية مخرجات العملية التعليمية.
6. العمل على وضع آليات للتشارك بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل من أجل دمج الطلبة في سوق العمل أثناء مرحلة التعليم وذلك من أجل التعرف على أهم المهارات التي يحتاجون إليها والعمل على تطويرها من خلال برامج تدريبية مساعدة ومكملة لمخرجات العملية التعليمية.

7. ضرورة توسيع مجال العمل والخدمات التي تقدمها المؤسسات التعليمية والتدريبية لتشتمل على كافة جوانب المهارات والمعرفة التي يحتاج إليها خريجو كليات الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية من أجل إعداد كادر بشري على أعلى كفاءة في مجال الخدمة الاجتماعية.

8. العمل على تطوير العملية التعليمية لتخصص الخدمة الاجتماعية وذلك بما يتناسب مع تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، وذلك من خلال العمل على تطوير المهارات الأساسية التي يحتاج إليها طلبة كلية الخدمة الاجتماعية في سوق العمل وذلك للمساهمة في تحسين واقعهم وجودة الخدمات التي يقدمونها للمجتمع من خلال المؤسسات المختلفة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- دمنهوري، هند. (2013). أسباب عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل السعودي. مجلة الملك عبد العزيز. جدة. المجلد (27). العدد (1). بحث مدعم، جامعة الملك عبد العزيز. ص 12
- الرويس، عزيزة. (2019). تعزيز دور المناهج الدراسية في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ضوء رؤية المملكة 2030. مجلة كلية التربية. المجلد (19). العدد (1).
- سالم، سمح، الفريخ، أمل. (2018). متطلبات ملاءمة مخرجات جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن لاحتياجات سوق العمل السعودي. جامعة نواكشوط. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. ص 27
- الصبان، خديجة. (2013). الملاءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. دراسة منشورة. ص 14
- الطريف، غادة. (2019). مناهج البحث العلمي. نماذج وتطبيقات لتصميم البحوث الاجتماعية. (الطبعة الأولى). جامعة الأميرة نورة: مكتبة المتنبى.
- الظالمي، م.، الإمارة، أ.، والأسدي، أ. ع. ع. (2011). قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل: دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط. مجلة الإدارة والاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - العراق. ص 221
- عارف، أسامة وحجازي، أحمد وعبد الحميد، حمزة. (2018). جودة مخرجات التعلم في الجامعات السعودية ودورها في تلبية متطلبات سوق العمل السعودي وفق رؤية 2030. مجلة البحث العلمي في التربية، العدد (19). مج 4. 683-741.
- العبد، بهاء. (2017). رؤية 2030 ومستقبل المملكة العربية السعودية. الرياض: الجنادرية للنشر والتوزيع. ص 5
- العتيبي، منير. (2010). تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي. قسم التربية. كلية التربية جامعة الملك سعود. المجلة التربوية. مج. 24، ع. 94.
- علي، أحمد. (2009). سياسات عامة لربط مخرجات التدريب التقني والمهني مع احتياجات سوق العمل. ورقة مقدمة إلى الندوة القومية حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضيق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل. القاهرة. ص 15.
- عبروط، مصطفى وحمام، هبة. (2018). دراسة مدى ملاءمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الأردنية الرسمية لمواكبة حاجات القطاع العام. جامعة الزقازيق. كلية التربية. مصر. 139 - 159.
- القحطاني، سالم. (1998). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية. دراسة استطلاعية على جامعة الملك سعود وقطاع الأعمال بمدينة الرياض. ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية (رؤى مستقبلية) الرياض: الإدارة العامة. ص 13

- البدر، وآخرون. (2011). خريجي الكليات التقنية ومدى مواءمتهم للاحتياجات التنموية في المملكة العربية السعودية. دراسة مقدمة لمؤتمر الرياض الاقتصادي، الرياض: 17-19 ديسمبر. ص. 16
- العلوني، صالح. (2014). الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل كليات ينبع الصناعية أنموذجاً. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة طيبة، السعودية. ص. 58.
- منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي. (2017). الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمعية لتحقيق رؤية المملكة 2030. عمادة البحث العلمي. جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية. ص 208-281.
- المهيد، شمس. (2018). أهم التحديات الجديدة التي تواجه مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال رؤية المملكة 2030م. مجلة الخدمة الاجتماعية-الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، 59(3)، 136-163.
- كيطان، حسين سالم والصفار، ايمان قاسم وحسين، سهير غازي. (2019)، دراسة تجريبية لتقييم الفجوة بين تأثير مخرجات التعليم العالي في متطلبات سوق العمل، المؤتمر الدولي الرابع لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي بالاردن
- المؤتمر الوطني 2 لسنة التحضيرية بجامعة الإمام. (2017)، متاح في: www.al-jazirah.com
- السرطان، عطا الله فهد. (2013)، أثر تطبيق معايير الجودة والاعتماد الاكاديمي على تسويق مخرجات التعليم في الجامعات السعودية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مج6، ع 13، 1-17
- الحري، محمد. (2008)، الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالمملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم الادارة التربوية
- الباحسين، سامي عبد الله. (2006)، المهارات المطلوبة لقطاع الخاص السعودي ودور التعليم العالي في توفيرها: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مج22، ع1، 1-24
- يونس، مجدي محمد. (2002). مدى ملائمة خريجي الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل السعودي. مجلة البحوث النفسية والتربوية: جامعة المنوفية - كلية التربية، مج 17، ع 3، 44 - 75. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/116646>

المراجع الأجنبية:

- A Group of Researchers. (2011). Educational outputs and the labor market in the states of the Gulf Cooperation Council (in Arabic). A paper presented to the *Fifteenth Annual Conference*. Retrieved from: <https://search-mandumah-com.sdl.idm.oclc.org/Record/1023657>.
- Ahmad, R. (2019). A proposed framework for bridging the gap between theory and practice in accounting and its implications for the requirements of the labor market: An applied study (in Arabic). *Remah Journal for Research and Studies*, 29, 74.
- Al-Abd, B. (2017). *Saudi Vision 2030 and the future of the Kingdom of Saudi Arabia* (in Arabic). Riyadh: Al-Janadriyah for Publishing and Distribution.
- Al-Alouni, S. (2014). *Matching higher education outputs with the labor market: Yanbu industrial colleges as a model* (M.A. thesis) (in Arabic). Taibah University, Saudi Arabia.
- Alatawy, K. (2018). Graduates of the College of Education and Arts at the University of Tabuk from the point of view of their superiors at work (in Arabic). *Journal of Scientific Research in Education*, 12(19), 509-510.
- Al-Badr, et al. (2011). Graduates of technical colleges and their compatibility with development needs in the Kingdom of Saudi Arabia (in Arabic). A paper presented to the *Riyadh Economic Conference*, Riyadh.
- Albahseen, S. (2006). Skills required for the Saudi private sector and the role of higher education: A field study (in Arabic). *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 222(1), 1-24.

- Al-Dawood, A. (2017). The responsibility of Saudi universities in achieving the Saudi Vision 2030 (in Arabic). A paper presented to the *Conference of the Role of Saudi Universities in Activating the Saudi Vision 2030*, Qassim University, Saudi Arabia.
- Alharby, M. (2008). *Alignment between higher education outputs and the needs of the labor market in the Kingdom of Saudi Arabia* (in Arabic). Saudi Arabia: King Saud University
- Aljazirah (2017). *The 2nd National Conference for the Preparatory Year at Al-Imam University* (in Arabic). Retrieved from www.al-jazirah.com.
- Al-Khalif, S. (2014). The reality of professional practice skills for working with groups in social work institutions in Riyadh (in Arabic). *Social Work Journal*, 52, 134
- Al-Meligy, I. (2010). Social work education in Egypt between reality and expectations. A paper presented to the *23rd International Scientific Conference on Social Work - Implications of the Global Financial Crisis on Social Welfare Policies*, 10, 23.
- Al-Muhaid, S. (2018). *The most important new challenges facing social work profession through the Saudi Vision 2030* (in Arabic). *Journal of Social Work*, 59 (3), 136-163.
- Alotaibi, A. (2007). *Alignment of the graduates of the colleges of education in Saudi Arabia with the labor market* (M.A. thesis) (in Arabic). Yarmouk University, Jordan.
- Al-Otaibi, M. (2010). An analysis of the relevance of higher education outputs to the needs of the Saudi labor market (in Arabic). *The Educational Journal*, 24(94).
- Alrewes, A. (2019). Enhancing the role of curricula in bridging the gap between higher education outputs and the requirements of the labor market in the light of Saudi Vision 2030 (in Arabic). *Journal of the College of Education*, 19(1).
- Ali, A. (2009). General policies for linking technical and vocational training outputs with labor market needs (in Arabic). A paper presented to the *National Symposium on the Role of Employers' Organizations in Bridging the Gap between Training Outputs and Labor Market Needs*, Cairo.
- Al-Qahtani, S. (1998). The extent of relevance of higher education outputs to the requirements of the labor market in the Kingdom of Saudi Arabia. An exploratory study on King Saud University and the business sector in Riyadh (in Arabic). A paper presented to the *Symposium on Higher Education in the Kingdom of Saudi Arabia (Future Visions)*, Riyadh.
- Alsabban, K. (2013). Compatibility between educational outputs and labor market requirements (in Arabic). Retrieved from <https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/534132>.
- Al-Sarhan, A. (2013). The impact of applying quality and academic accreditation standards on marketing educational outcomes in Saudi universities (in Arabic), *Arab Journal for Quality Assurance of University Education*, 6(13), 1-17.
- Altareef, G. (2019). *Methods of research: Models and applications for social research design* (1st ed.) (in Arabic). Egypt: Almutanabbi Bookstore.
- Al-Zahrani, A. (2011). *Poor alignment of the outputs of Saudi higher education: Causes, reality, effects and solutions* (Ph.D. dissertation) (in Arabic). Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.
- Alzalemy, M., Alemara, A. & Alosdy, A. (2011). Measuring the quality of higher education outputs from the viewpoint of universities and some labor market institutions: An analytical study in the Middle Euphrates region (in Arabic). *Journal of Administration and Economics*, 211-243.
- Arab Labor Organization. (2015). *A national symposium between the technical and vocational training and education system and the requirements of the labor market* (in Arabic). Sharm El-Sheikh, Egypt: Arab Labor Office.
- Arabic Content. (2020). *Defining the skill and the most important tips for their development* (in Arabic). Retrieved from

<https://mhtwyat.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%B1%D8%A9/>.

- Aref, O., Hejazy, A. & Abdelhameed, H. (2018). Quality of learning outputs in Saudi universities and their role in meeting the requirements of the Saudi labor market in the light of Saudi Vision 2030 (in Arabic). *Journal of Scientific Research in Education*, 19(4), 683-741.
- Ayrout, M. and Hammad, H. (2018). A study of the suitability of the disciplines offered by the official Jordanian universities to meet the needs of the public sector (In Arabic). *Zagazig University*, 139-159.
- Damanhory, H. (2013). Reasons for the non-conformity of higher education outputs with the requirements of the Saudi labor market (in Arabic). *Journal of King Abdulaziz University*, 27(1), 12.
- Forum for Community Partnership in Scientific Research. (2017). *The complementary roles of societal institutions to achieve the Saudi Vision 2030* (in Arabic). Saudi Arabia: Imam Muhammad Bin Saud Islamic University.
- Hamza, A. (2015). Alignment between university outputs and the needs of the labor market: a future vision for Saudi universities (In Arabic). *Journal of Psychological Counseling*, 42(1), 365-391.
- Kitan, H., Al-Saffar, I. & Hussein, S. (2019). A pilot study to assess the gap between the impact of higher education outputs on the labor market requirements (in Arabic). A paper presented to the *Fourth International Conference on Quality Assurance and Academic Accreditation*, Jordan.
- Ministry of Economy and Planning. (2004). *The seventh development plan document* (in Arabic). Retrieved from <https://www.mep.gov.sa/ar/development-plans>.
- Ministry of Education. (2017). *Education and the Saudi Vision 2030* (in Arabic). Retrieved from <https://www.moe.gov.sa/ar/pages/vision2030.asp>.
- Muhammad, M. (2014). The extent of compatibility between higher education outputs and the needs of the labor market in Sudan (in Arabic). *Journal of the University of the Holy Quran and Islamic Sciences*, 17(28), 191
- Nammour, N. (2012). *The efficiency of the faculty and its impact on the quality of higher education. A case study of the Faculty of Economics and Management Sciences at the University of Mentouri* (M.A. thesis) (in Arabic). University of Mentouri, Algeria.
- Salem, S. & Alfarekh, A. (2018). Requirements for adapting the outputs of Princess Nourah Bint Abdulrahman University to the needs of the Saudi labor market (in Arabic). *Journal of Historical and Social Studies*, 27.
- Yunes, M. (2002). Compatibility of Saudi university graduates with the needs of the Saudi labor market (in Arabic). *Journal of Psychological and Educational Studies*, 17(3), 44-75.

المراجع الأجنبية:

- Assaad, R., Krafft, C., & Salehi-Isfahani, D. (2014). Does the type of higher education affect labor market outcomes? A comparison of Egypt and Jordan. *Economic Research Forum Working Paper Series*, 826.
- Corominas, E., Saurina, C., & Villar, E. (2010). *The match between university education and graduate labour market outcomes (Education-Job Match). An analysis of three graduate cohorts in Catalonia*. Spain: Girona University.
- Cunningham, D. (1992). Beyond educational psychology: Steps toward an educational semiotic. *Educational Psychology Review*, 4(2), 165-194.
- Deming, D. (2017). The growing importance of social skills in the labor market. *The Quarterly Journal of Economics*, 132(4), 1593-1640.

- Goos, M., Manning, A., & Salomons, A. (2014). Explaining job polarization: Routine-biased technological change and offshoring. *American Economic Review*, 104(8), 2509-26.
- Michaels, G., Natraj, A., & Van Reenen, J. (2014). Has ICT polarized skill demand? Evidence from eleven countries over twenty-five years. *Review of Economics and Statistics*, 96(1), 60-77.
- Murad, A. (2005). *Final report: Study research to assess the gaps between knowledge and skills acquired through higher education and labour market demands in the information technology and business administration specialization in Jordan*. Amman: Dajani.
- Pitan, O. (2015). An assessment of generic skills demand in five sectors of the Nigerian labor market. *Public and Municipal Finance*, 4(1), 28-36.
- Prieto, M. & Travieso, M. (2018). A Reflection on the future of work and society. *IUSLabor. Revista d'anàlisi de Dret del Treball*, (2), 350-359.
- Ragui, A. (2007). *Unemployment and youth insertion in the labor market in Egypt*. Egypt: Egyptian Center for Economic Studies.
- Stanciu, S. & Banciu, V. (2012). Quality of higher education in Romania: Are graduates prepared for the labour market?. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 69, 821-827.
- Vlăsceanu, L., Grünberg, L., & Pârlea, D. (2004). *Quality assurance and accreditation: A glossary of basic terms and definitions*. Bucharest: UNESCO-Cepes.